جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم:العلوم السياسية

استراتيجية حلف الناتو اتجاه منطقة الشرق الاوسط بعد احداث 11 سبتمبر 2001

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص:استراتيجية وعلاقات دولية

إعداد الطالبة: بإشراف الأستاذ:

ـ بن صوشة حياة ـ هوادف عبد الله

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر و عرفان

بعد اتمام هذا العمل المتواضع لا يسعني الا ان احمد الله عز وجل فاتح الابواب

و ميسر الصعاب و الهادي الى الصواب ،احمده و اشكره لأكون ممن قال فيهم

(لئن شكرتم لأزيدنكم) سورة ابراهيم- 7 فيا رب لك الحمد و الشكر.

بعد الشكر لله اتقدم

بالشكر الجزيل لجميع الاساتذة بكلية الحقوق و العلوم السياسية الذين لم يبخلوا علينا بما افاض الله عليهم من علم و معرفة .

و اخص بالذكر الأستاذ **هوادف عبد الله** الذي كان لي عونا كبيرا في كل خطوة

خطوتها في انجاز هذه المذكرة .

كما اتقدم بخالص الشكر و الامتنان

الى كل من امد لي يد العون من قريب او بعيد و ساهم في

اتمام هذا العمل و لو بتشجيع او كلمة طيبة

الى كل هؤلاء اتمنى حسن الجزاء وخير الثواب من الله عز وجل .

إهـــــــداء

الحمد لله الذي وفقني الى اتمام هذا العمل،ولم اكن لأصل اليه لولا فضل الله علي،اما بعد :

اهدي ثمرة جهدي و عملي المتواضع الى اغلى ما املك في الوجود الوالدين العزيزين اللذان كانا بمثابة النور الذي اضاء دربي و كانا سندا و عونا لي في الحياة،و هما منبع الحنان و العطف و الحباسال الله ان يحفظهما و يطيل في عمرهما.

الى اخوتي الأعزاء

الى كل الاهل و الاحباب و كل من يحمل لقب "بن صوشة"

الى كل الاصدقاء و خاصة "مارية داود، دلوم فاطمة الزهراء. يحياوي إلى كل كتاكيت العائلة خاصة نوح بوناب،.....

و الى كل من احببتهم و احبوني .....الى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم لساني.....الى كل من اتسع لهم صدري ولم تتسع لهم

صـفـحـتي ....

بن صوشة حياة

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: التعريف بمنظمة حلف شمال الأطلسي: نشأتها وأدوارها.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لحلف الناتو.

المطلب الأول: الحلف أثناء الحرب الباردة.

المطلب الثاني: الحلف بعد الحرب الباردة.

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف حلف الناتو.

المطلب الأول: مبادئ حلف الناتو.

المطلب الثاني: أهداف حلف الناتو.

المبحث الثالث: تطور استراتيجية حلف الناتو بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: تطور إستراتيجية حلف الناتو الأول.

المطلب الثاني: تطور إستراتيجية حلف الناتو الثاني.

الفصل الثاني :العقيدة الأمنية لحلف الناتو تجاه الشرق الأوسط.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل

المطلب الثاني: تهديدات أخرى.

المبحث الثاني: أهم مبادرات حلف الناتو.

المطلب الأول: مبادرة براغ

المطلب الثاني: مبادرة اسطنبول

المبحث الثالث: مواقف دول الشرق الأوسط من المبادرات.

المطلب الأول: المواقف المؤيدة.

المطلب الثاني: المواقف المعارضة.

الفصل الثالث: تدخلات حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: أفغانستان

ا المطلب الأول: أهداف التدخل

المطلب الثاني: نتائج التدخل

المبحث الثاني: العراق

المطلب الأول: أهداف التدخل

المطلب الثاني: نتائج التدخل

خاتمة

مقدمة

مقدمة

لقد شكل الأمن على مر التاريخ أحد أكبر الهواجس للدول، التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف كل الدول لتحقيقه كونه أحد مقومات الحياة الإنسانية أمام هذا الاحتياج الملح يبرز دور الأفراد والدولة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والعالمية، في العملية الأمنية، خاصة بعد سقوط الإيديولوجية الشيوعية في شرق ووسط أوروبا، ومن ثم تفكك الإتحاد السوفياتي في عام 1991م، وهذا بدوره أدى إلى زوال حلف وارسو ومن هنا بدأ الحديث حول نسق دولي جديد، بدل النسق الدولي السابق القائم على الثنائية القطبية وثنائية الأحلاف (حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي)، لذلك ذهبت الغالبية العظمى من دارسي العلاقات الدولية، في تلك الفترة إلى اعتبار أن تلك التغيرات هي البداية الحقيقية لما يعرف بالنظام الدولي الجديد، فلقد سمحت نهاية المواجهة بين الشرق والغرب لحلف الناتو بإعادة توجيه سياسته وتكييف وسائله العسكرية لبدئ مشاريع جديدة وخطة أخرى، لكن مع الحفاظ على الوظيفة الأساسية التي أنشأ من أجلها وهي سلامة أعضائه، ومع نهاية الحرب الباردة بقي الحلف الأطلسي دون موازن مسيطرا على الساحة الدولية.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي تعتبر الموعد الفاصل في تغيير استراتيجية الحلف، بحيث ظهرت تهديدات أمنية جديدة من الضفة الجنوبية وبالأخص منطقة الشرق الأوسط، أوجبت على الحلف تفعيل المادة الخامسة، وبالتالي التدخل في المنطقة للحفاظ على السلم والأمن الإقليمي، وذلك بالشراكة مع دول المنطقة. ومع هذا الوضع الجديد جاءت تحركات حلف شمال الأطلسي لتؤكد الأهداف والوظائف الجديدة، وتبني استراتيجية جديدة تتماشى والوضع الدولي الجديد.

أهمية الموضوع :تتمثل أهمية الموضوع في

-تزايد اهتمام الباحثين وصانعي القرار بالتكتلات الإقليمية في ظل التحولات البنيوية والهيكلية للنظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة .

-توضيح الدور الذي لعبه حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط ومحاولته الحفاظ على المصالح الغربية بوسائل وحجج تتساير مع متطلبات مرحلة ما بعد 11سبتمبر وبهذا تم تحديد التهديدات الأمنية الجديدة، وفق ما جاء به المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف.

أهداف الدراسة

1-تحاول هذه الدراسة إفادة المطلعين على هذا الموضوع والمساهمة في توضيح الرؤية الأكاديمية حول حلف الناتو وإستراتيجيته اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 11سبتمبر.

2-تعود أساسا إلى أهمية وحيوية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لإستراتيجية حلف الناتو ودول المنطقة، ضمن ظاهرة التعاون الإقليمي.

مبررات اختيار الموضوع

أ-**ذاتية**:ميلي الشخصي نحو هذا الموضوع ذو البعد الإستراتيجي في العلاقات الدولية، والرغبة في معرفة نظرة الناتو لمنطقة الشرق الأوسط وما هي المشاريع التي طرحها لإعادة تكييف وجوده بطريقة تتلائم مع المجريات الحديثة.

ب-**موضوعية**:الأهداف والمكاسب التي تحققها الدول الكبرى في إطار بناء الأمن والتعاون الإقليمي.

وفي ظل أحداث 11سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية تمثل نقطة التحول الكبرى في استراتيجية حلف شمال الأطلسي حيث مكنته من استقطاب العديد من الدول القوس الجنوبية، (الشرق الأوسط) وكشفت هذه الأحداث عن تهديدات خطيرة تمس بالأمن

الدولي، لهذا فرض الحلف استحداث استراتيجية جديدة تتلائم مع الوضع القائم، وعليه نطرح الإشكال :

كيف أثرت التحديات الأمنية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط على استراتيجية حلف الناتو بعد 11سبتمبر 2001م؟

التساؤلات الفرعية:

1-ما هي منظمة حلف شمال الأطلسي؟

2-كيف كانت عقيدة حلف الناتو اتجاه الشرق الأوسط؟

3-ما هي التهديدات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط؟

4-ما مدى نجاح تدخلات الحلف في أفغانستان والعراق؟

الفرضية الرئيسية:

أثرت التحديات الأمنية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط على استراتيجية حلف الناتو بعد 11سبتمبر 2001م.

الفرضيات الجزئية:

وللإجابة على التساؤلات السابقة، فإننا نقدم الفرضيات التالية:

1-أثرت التحديات الأمنية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط على استراتيجية حلف الناتو.

2-تم تفعيل دور الحلف الإستراتيجي خارج مجاله الجغرافي، بتفعيل المادة الخامسة.

3-الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل تمثل من أهم التهديدات الأمنية التي تواجه حلف الناتو.

4-لم يتمكن حلف الناتو من إحلال السلم والأمن الدوليين، بسبب الصعوبات التي واجهته.

الإطار النظري والمنهجي:

أ -الإطار النظري:نعتمد في دراستنا هذه على ثلاث أطر نظرية هي

1-الليبرالية المؤسساتية: التي تبرز دور وأهمية المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات والحروب الدولية، فالمؤسسات والمنظمات الدولية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وتعزز هذا الطرح مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالإتحاد الأوروبي ومنظمة شمال الأطلسي في تطوير نظم أمنية مستقرة.

2-الأمن الإقليمي: وهو تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الأمن والاستقرار، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد، انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمصالح المشتركة.

ب-**الإطار المنهجي**: الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج وعليه نستعين بالمنهج تحليل مضمون والذي يساعد على دراسة استراتيجية الحلف ونشاطه، كذلك نتبع منهج الوصفي لوصف ظاهرة التعاون الإقليمي، ومنهج دراسة حالة من أجل دراسة حالتي أفغانستان والعراق

أدبيات الدراسة:

1-دراسة عدنان السيد حسين: بعنوان التوسع الأطلسي حيث تناول فيها محاولة الولايات المتحدة السيطرة على النظام العالمي، من خلال إبقاء الحلف رغم انتهاء الحرب الباردة، وتوسيعه في المهام من وظائف عسكرية إلى وظائف سياسية واقتصادية، وتوقيع شراكة مع روسيا من أجل السلام، وكذلك محاولة ضمان السلم والأمن الدوليين من خلال تدخله في البلقان للمحافظة على الأمن الجماعي. هذا وقد تناولت الدراسة الخسائر التي سجلها حلف الناتو على إثر تدخله في أفغانستان لوجود عدة صعوبات، كما تناول الباحث الإستراتيجية

الأطلسية التي تعامل بها مع دول الشرق الأوسط. وقد توصل إلى أن الحلف يواجه صعوبات بسبب الأزمة المالية.

2-دراسة نبيل شبيب وآخرون:في تقرير حلف شمال الأطلسي في عامه الستين، تطرق الباحثون إلى قيم ومبادئ الحلف الأطلسي، وتطور استراتيجيته وتحدث الباحثون عن العدو البديل بعد نهاية الحرب الباردة، والذي تم تحديده في الإسلام وعلاقة الحلف مع الدول العربية والإسلامية.

3-دراسة الدكتور أشرف محمد كشك، بعنوان السياسات الغربية اتجاه أمن الخليج العربي: حيث تناول في الفصل الأول السياسة الأمريكية اتجاه أمن الخليج العربي بعد 2011 التي تعتمد ضمان حرية التجارة وأمن المنطقة وعن أمن إسرائيل، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وفي الفصل الثاني مظاهر تنامي العلاقات بين حلف الناتو وبين دول الخليج من خلال عدة مبادرات، من أجل دعم القدرات الدفاعية لدول الخليج. وفي الفصل الثالث بين مجالات التعاون بين الإتحاد الأوروبي ودول الخليج وتوصل إلى تقييم هذه السياسات الغربية التي تعتبر نتائجها غير كافية انتهى بجملة من التوصيات.

صعوبات الدراسة:

هذا وقد تعرض البحث إلى صعوبات كثيرة منها ضيق الوقت وعدم توفر المراجع النوعية وكذلك عدم التحكم في اللغة الأجنبية باعتبار أن كثير من المراجع المهمة متوفرة باللغة الإنجليزية.

ولإنجاز هذا البحث وبهذه الكيفية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وكل فصل يحتوي على ثلاث مباحث، وكل مبحث يحتوي على مطلبين ففي الفصل الأول نتناول التعريف بالحلف وأهم مبادئه وتطوره الإستراتيجي، أما الفصل الثاني أهم التهديدات الأمنية الجديدة

في الشرق الأوسط والمبادرات الأمنية لحلف الناتو، أما في الفصل الثالث فنتطرق لدراسة حالتي أفغانستان والعراق.

الفصل الأول

التعريف بمنظمة حلف شمال الأطلسي: نشأتها وأدوارها.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لحلف الناتو.

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف حلف الناتو.

المبحث الثالث: تطور إستراتيجية حلف الناتو بعد الحرب الباردة.

الفصل الأول: التعريف بمنظمة حلف شمال الأطلسي: نشأتها وتطورها.

كان ظهور حلف شمال الأطلسي نتيجة للتعاون المشترك، والجماعي بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن استجابت هذه الأخيرة لطلبات الدول الأوروبية، بمساعدتها اقتصاديا، سياسيا، وحتى عسكريا من أجل التصدي للمد الشيوعي السوفياتي القادم من الشرق.

وجاء حلف شمال الأطلسي وهو الحلف الأهم في المعسكر الغربي لدعم أوروبا الغربية وتأمينها من الخطر الشيوعي ومن أجل ذلك انتهج الناتو استراتيجيات مختلفة، تطورت حسب مقتضيات مواجهة الخطر الشيوعي، ومع انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الخطر الشيوعي، أثيرت تساؤلات حول مستقبل الحلف، فرأى البعض أن الحلف في طريقه إلى الزوال كما حدث للحلف المضاد وارسو، لكن حدث العكس فاستمر الحلف وتكيف مع الوضع الدولي الجديد، وطور نفسه بل عمد إلى توسيع أهدافه وتبنى استراتيجيات جديدة تتماشى والبيئة الدولية الجديدة.

وكانت أهم استراتيجيته لفترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م. التوسع خارج نطاقه الجغرافي التقليدي، ويعتبر منطقة الشرق الأوسط الفضاء الاستراتيجي الجديد للحلف ويحتل موقعا مهما في العقيدة العسكرية الجديدة للحلف. وعليه سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث و كل مبحث ينطوي على مطلبين في المبحث الأول الخلفية التاريخية للحلف والمبحث الثاني، يتناول مبادئ وأهداف الحلف، والمبحث الثالث يتناول تطوره الإستراتيجي.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لحلف الناتو

شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية حقيقية لعالم ثنائي القطبية، بعد أن كان عالما متعدد الأقطاب، إذ انهارت بريطانيا وفرنسا كقوتين استعماريتين، وكذلك ألمانيا واليابان، وشهد العالم بداية تحول الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي إلى أكبر قوتين في العالم. وقد قسم العالم على هذا الأساس، فمن جهة تم تشكيل حكومات ديمقراطية غربية، ومن جهة أخرى تم تشكيل حكومات شيوعية ذات توجه اشتراكي في أوروبا الشرقية، وضمن هذا السياق كان تشكل حلف وارسو، أو معاهدة وارسو (معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المشتركة عام 1955م)، في حين أن حلف شمال الأطلسي تأسس عام 1949م، بناءا على معاهدة شمال الأطلسي والتي تم التوقيع عليها في واشنطن في 1949م. لأن أوروبا مجتمعة بفعل نتائج الحرب العالمية أصبحت أطرافا تابعة للمركز الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي.

المطلب الأول: حلف أثناء الحرب الباردة .

حين اشتدت الحرب الباردة، وزاد نفوذ السوفياتي في أوربا، رأت كل من فرنسا وانجلترا وبلجيكا و هولندا، ولكسمبورغ إن مصالحها تقتضي أن تتحدد عسكريا وقد تم ذلك في حلف ابرم في مارس 1948، وسمي ميثاق بروكسل ولكن سرعان ما ظهر أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه التوسع السوفياتي دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية؛ وفي عام1949 انعقدت مباحثات حلف شمال الأطلنطي وتم إعلان معاهدة حلف شمال الأطلنطي في مارس 1949 وتم التوقيع عليها ودخلت حيز التنفيذ في أوت 1949،ثم عقدت اتفاقيات باريس[1] 1954م ووثيقة لندن 1954م التي تكفلت ببيان أوجه التنسيق بين

[1] مصطفى أبو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، ط1،: ايتراك للنشر والتوزيع، 2005، ص415–ص417.

الحلف واتحاد غرب أوربا وتمثل الاتفاقيات الثلاث المتمثلة في الأساس القانون لحلف شمال الأطلنطي وقد اتخذ الحلف منذ البداية شكلا مؤسسيا على نحو جعله مغايرا إيسلندا، 10-1951م انضمت تركيا واليونان للحلف ثم انضمت ألمانيا الغربية للحلف في 23-10-1955 ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج ،البرتغال،المملكة المتحدة،الولايات المتحدة الأمريكية وفي 22-ويتكون ميثاق الأطلنطي من ديباجة وأربع عشر مادة، وقد ورد في الديباجة انه يؤكد أطراف هذه المعاهدة إيمانهم بأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ،كما يؤكدون رغبتهم في العيش في وئام مع جميع الشعوب وجميع الحكومات ،وقد عقدوا العزم على المحافظة على حرية شعوبهم وتراثهم المشترك ومدنيتهم وفقا للمبادئ الديمقراطية وحرية الفرد وسلطان القانون وهم يسعون لاستقرار الأحوال ونشر الرفاهية في شمال الأطلنطي[1].

ويعد الصحفي الأمريكي كلانس ستريت من الأوائل الذين نادوا بإنشاء منظمة أطلسية ،وذلك في كتابه الإتحاد في الحال ،سنة 1949 حيث خلص إلى الحكم بفشل عصبة الأمم ودعى إلى:

1-إنشاء هيئة دولية جديدة عمادها الشعوب وليس الحكومات، كما الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1787م.

2-بسبب وجود الدكتاتوريات فإن هذا التعديل غير ممكن، لذا يجب إقامة إتحاد بين الديمقراطيات[2].

1- نفس المرجع.

2- لخميسي شيبي، **الأمن الدولي**، ط1، مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،2010 ،ص80.

ثم قام والترليبمان بنشر كتاب السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وفيه انتقد بشدة سياستها الخارجية، واعتبرها غير واضحة، ودعا إلى تقوية العلاقات الأوروبية–الأطلسية من خلال إقامة إتحاد يضم دول البحر الأطلسي ضد أي تهديد.

وهذا ما ساعد على إنشاء تكتل يجمع الديمقراطيات الأوروبية والولايات المتحدة وتحولها عن مبدأ سياسة العزل، وفي عام 1948م عرض الرئيس الأمريكي هاري ترومان على الشعوب الحرة مساعدتها في الدفاع عن نفسها ضد أي قوة تحاول التسلط عليها، يكون مصدرها أقليات مسلحة والمقصود بها الأحزاب الشيوعية داخل الدول الحرة أو حكومات أجنبية وهي الدول الشيوعية[1].

وخلال فترة ما بين 1947م و 1952م وفرت خطة مارشال الإمكانيات اللازمة لاستقرار اقتصاديات أوربا الغربية كما تمكن الناتو بصفته حلفا سياسيا وعسكريا من ضمان الدفاع المشترك ضد أي شكل من الأشكال الاعتداء والحفاظ على بيئة آمنة ساهمت في تطوير الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية وكان رئيس الولايات المتحدة آنذاكً هاري ترومانً قد قال: أن خطتي مارشال والناتو تشكلان نصفي حبة جوزة، والتزمت الدول الأعضاء المؤسسة للناتو–بلجيكا وكند ا والدنمارك وفرنسا وأيسلندا وايطاليا ولكسمبورغ، وهولندا والنرويج والبرتغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. بالدفاع عن بعضها البعض، في حال وقوع أي إعتداء عسكري على أي منها. وبربطه أمريكا الشمالية بالدفاع عن أوربا الغربية، سيكون مصيرها الفشل وبشكل مواز يعمل الحلف تدريجيا على دمج وتكافؤ سياسات الدفاع الوطنية، وفي مطلع عقد الخمسينات أكدت التطورات الدولية التي أدت في إندلاع الحرب الكورية،مخاوف أوربا الغربية من أطماع توسع الاتحاد السوفياتي. وعليه فقد عززت الدول

1- نفس المرجع.

في الناتو جهودها من أجل تطوير تنظيماتها العسكرية الضرورية لتطبيق تعهداتها بالدفاع المشترك[1].

لقد كان الهدف من الإجراءات الدفاعية للكتلة الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ هو منع امتداد هيمنة النفوذ السوفياتي على أوربا الغربية. عن طريق استخدام القوات المسلحة للإتحاد السوفياتي، سواء كان ذلك عن طريق الغزو أو التهديد وبالنسبة للولايات المتحدة حظي ذلك الهدف بأهمية قصوى، كمجال من المجالات اهتمامات السياسة الخارجية. بحيث لم يكن يفوقه أهمية سوى الدفاع عن الحدود الولايات المتحدة نفسها، ذلك لأن نجاح الاتحاد السوفياتي، في إحكام نفوذه على الموارد البشرية والمادية الهائلة في أوربا الغربية كان كفيلا بإحداث اختلال خطير في ميزان القوى لصالحه ،وبالنسبة لأعضاء الحلف من الدول الأوروبية فقد كانت المسألة مسألة حياة أو موت، وكان مجرد وجود حلف وارسو يمثل هاجس الأول والمباشر لحلف الناتو. بحيث لم يكن من الضروري أن ينتظر أعضاء الناتو دليلا ملموسا على نوايا السوفياتية للهجوم، على أوربا لكي يشعروا بالقلق من جراء ذلك، فمجرد توافر القوة العسكرية الهائلة لدى السوفيت بالإضافة إلى سجلهم التاريخي في مجال استخدام تلك القوة العسكرية، لمد نفوذهم إلى مناطق جديدة والحفاظ على ذلك النفوذ، كان السبب كافيا لاستمرار الشعور بالقلق، وكانت المشكلة التي تواجه الناتو يوميا، هي طمأنة القادة السياسيين في أوربا الغربية إزاء المخاوف من ردود أفعال سوفيتية معادية أو ضغوط محتملة.

وفي خلال خمس سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية. فإن السيطرة السوفياتية على أوربا الشرقية، وإقامة حائط برلين إلى جانب الحرب الكورية. حيث قدم كل من الإتحاد السوفياتي والصين دعما ماديا إلى الكوريتين، فضلا عن إشراك قوات صينية في القتال لذلك

[1] الأنباء، **الناتو بين إرث الماضي وأهداف الحاضر والنظرة للمستقبل**، 26-03-2008،ص26

أقنع الكثيرين في أوربا الغربية وفي الولايات المتحدة بأن خطر القوات المسلحة السوفياتية بات وشيكا، ويأتي في مقدمة هؤلاء الألمان الذين ردت قواتهم على أعقابها، من أمام بوابات موسكو نتيجة للهجوم السوفياتي المضاد، والذين كانوا ومازالوا يتجرعون مرارة اجتياح الجيش الأحمر لقواتهم المسلحة خلال الحرب العالمية الثانية؛ ومن وجهة نظر الغرب، فقد كان لدى الاتحاد السوفيتي أكبر قوة عسكرية في التاريخ تجمعها عقيدة عسكرية، وتآزرها قوات الحلفاء في أوربا الشرقية. التي كان تسليحها يتطور إلى الأفضل يوما بعد يوم، ولقد تم إنشاء حلف شمال الأطلسي لمواجهة ذلك الخطر، ولكن منذ إنشاء الناتو كان ميزان القوة العسكرية التقليدية دوما يميل لصالح وارسو، وفي أوائل الخمسينات سارعت حكومات الدول الأعضاء في الناتو باتخاذ قرار، مفاده أنه طالما أنهم يستطيعون مضاهاة الفرق الذي يمكن لحلف وارسو. أن يحشدها في أوربا الشرقية فإنهم بدلا من محاولة معادلة قوات وارسو رجلا برجل، ودبابة بدبابة، وطائرة بطائرة فإنه يتعين عليهم الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية. في مجال الأسلحة النووية، ومع إسناد دور أقل أهمية للقوات العسكرية التقليدية، وظل الأمر على هذا المنوال لمدة تناهز الخمسين عاما، وكانت الأسباب الكامنة وراء

ذلك القرار يعكس أساسا قناعة حلفاء الناتو، بأن المزايا التقليدية التي كان حلف وارسو يتمتع بها كانت هائلة، لدرجة ستكلفهم ثمنا باهظا لا يطيقونه من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. إن أرادوا أن يعدلوا تلك المزايا، وبخاصة حين ننظر إلى حالة البلدان الأوروبية، التي لحقها التدني في قدراتها الاقتصادية والسياسية، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وخلال فترة التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية، تتفوق بوضوح على السوفييت من ناحية الأسلحة النووية. فإن إستراتجية الولايات المتحدة الأمريكية لردع أي هجوم سوفياتي[1]

[1] - أحمد وهبان وليلى مرسي، **حلف شمال الأطلنطي**، مصر:دار الجامعية الجديدة، دس ن، ص309،310.

محتمل ضدها، كانت تنصب على التهديد بحرب شاملة –مبدأ الرد المتصاعد والخيارات المرنة– تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل ضد الاتحاد السوفياتي.

ومنذ عام 1967م قامت العقيدة العسكرية لحلف الشمال الأطلنطي، على مبدأي الدفاع المتقدم والرد المرن. وخلال تلك الفترة كان السوفييت قد تمكنوا من امتلاك أسلحة ردع نووية، وأخذ قادتهم يشنون حرب تصريحات علنية إزاء الغرب يهددون من خلالها بشن حرب نووية، ضد أوربا الغربية في حالة نشوب حرب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، أو في حالة قيام قوات الناتو بالهجوم على أي من دول حلف وارسو. سواء الاتحاد السوفياتي أو دول شرق أوربا، وهكذا فقد بات الأمر يعني نشوب حرب في أوربا. هو أكبر سبب محتمل نشوب حرب نووية شاملة بين قوتين عظميتين وفي السبعينات ضاعف الاتحاد السوفياتي من قواته النووية التكتيكية وبعيدة المدى؛ مما مثل تهديد لتفوق الولايات المتحدة. في ذلك [1] النوع من الأسلحة وهكذا لم يعد هناك وجود للتفوق النووي الأمريكي، الذي كانت إستراتجية الدفاع المتقدم تستند إليه .

وفي الثمانينات عادت الولايات المتحدة إلى تبني سياسة الاحتواء التي سادت الفترة الأولى من فترات الحرب الباردة، مهمشة بذلك دور الحوار والتفاوض مع السوفييت، وبذل الناتو جهده لتهدئة المخاوف التي تساور الأوروبيين من جراء تدهور قيمة الحماية النووية، التي توفرها الولايات المتحدة، وذلك بإصدار قراره في ديسمبر 1979م، بنشر صواريخ بير شينج2 وصواريخ كروز الأرضية في أوروبا الغربية.

وكانت حجة المسئولين في الناتو، أن نشر تلك الصواريخ والذي بدأ في أواخر عام 1983م، يمثل إجراء أكثر أمان وفاعلية للردع الإستراتيجي للولايات المتحدة عن الأسلحة

[1] - نفس المرجع، ص312، 313.

النووية التكتيكية ذات المدى القصير. والتي كانت لا تمثل تهديد لأحد سوى سكان قارة أوربا لا القيادات السوفياتية.

وانتهى احتمال قيام السوفييت بهجوم مباشر على أوربا مع انهيار الاتحاد السوفياتي عام1991 وانتهت الحرب الباردة وبنهايتها أصبح احتمال حدوث مواجهة نووية في أوربا الغربية وأوروبا الشرقية أمرا مستبعدا للغاية[1]

المطلب الثاني: حلف الناتو بعد الحرب الباردة

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الخطر الشيوعي بقي حلف الناتو في أداء مهامه فقد اتخذ قادة دول الحلف قرار توسيع الحلف في قمة مدريد، 1997 ووجهوا دعوات إلى ثلاث من الدول الفيسجراد الأربع لبدئ محادثات الانضمام إلى الحلف، إلى أن الجدل بين أنصار وخصوم توسيع عضوية الحلف لم يتوقف بعد. ففي الوقت الذي اعتبر فيه أنصار التوسيع قرار قمة مدريد بمثابة خطوة على الطريق الصحيح، لترتيب بيئة ما بعد الحرب الباردة. فإن معارضي توسيع الحلف استمروا في طرح الحجج والآراء المؤكدة على حماقة خطوة توسيع الحلف. وإذا كانت الفترة السابقة على قمة مدريد، قد شهدت الجدل المباشر بين أنصار وخصوم التوسيع، فإن الفترة التالية لقمة مدريد قد شهدت عودة خصوم التوسيع، لمناقشة توسيع الحلف والاجتهاد في إثبات عدم سلامتها، وفي هذا الإطار كتب **بيرلمتر وكاربنتر** ، وهما من أبرز معارضي توسيع الحلف لأسباب لا تخلوا من أبعاد ايديولوجية إلى جانب المنطلقات الموضوعية.

ويبدأ المؤلفان تناولهما للموضوع بالتأكيد على أن مؤيدي توسيع الحلف قد أغفلوا أنهم بصدد الحديث عن حلف عسكري تقليدي، وباتوا يتعاملون معه على أنه منظمة سياسية [2]

[1]- نفس المرجع،ص313

[2] - عماد جاد، **حلف شمال الأطلسي: توسع الحماقة**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، جانفي 1998م.

ومن ثم جاء تكليف الحلف بمهام غير عسكرية. في مرحلة ما بعد الحرب، وهو أمر يتناقض والطبيعة العسكرية للحلف، فحلف شمال الإطلنطي كان ولا يزال حلفا عسكريا تقليديا يقوم بمهام الدفاع الجماعي عن أعضائه

وانتقل المؤلفان بعد ذلك إلى مناقشة النتائج التي توصلت إليها ثلاث دراسات خاصة، بتكاليف توسيع الحلف، الأولى أعدتها مكتب الموازنة بالكونجرس الأمريكي عام 1996م، والثانية أعدتها مؤسسة راند في نفس العام، والثالثة هي تقرير قدمته وزارة الدفاع الأمريكية للكونجرس، فقد أكدت بداية على صعوبة تحديد احتياجات الحلف حتى يمكنه الاضطلاع بمهمة الدفاع الجماعي، عن الأعضاء الجدد، أو بمعنى أدق مد مظلة الدفاع الجماعي إلى هذه الدول، فالأمر يتوقف على حدود عملية الدفاع الجماعي. التي يرغب الحلف في مدها إلى الأعضاء الجدد، وهي قضية متدرجة قد تكلف الحلف القليل، كما أنها تكلفه أموالا طائلة.

لذلك جاء في تقرير البنتاجون أن توسيع الحلف تجاه الشرق سوف يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غرب أوروبا عبر دعم إصلاحات السياسية والاقتصادية في وسط وشرق أوروبا، وهو الأمر الذي يخدم استقرار المنطقة، ومن ثمة يعود بالنفع على الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، وقدر تقرير البنتاجون تكاليف توسيع الحلف في الفترة من 1997-2009م، تتراوح بين 27-35 مليون دولار[1].

[1] – نفس المرجع.

المبحث الثاني: المبادئ والأهداف حلف الناتو

كانت الغاية من تأسيس الحلف مواجهة أي توسع سوفياتي أو ثورة شيوعية، كما أن الحلف يسعى لإقامة البنى داخلية وتحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في الحلف. فضلا عن إقامة رابطة دفاع جماعي للحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة. لذلك أسس على مجموعة من المبادئ التي اتفق حولها جميع الأعضاء، وحددوا الأهداف المنشودة من إنشاء هذا الحلف.

المطلب الأول: مبادئ حلف الناتو.

حلف شمال الأطلسي North Atlantic Treaty Organisation أو الناتو هو تحالف عسكري حكومي، تأسس بناءا على معاهدة شمال الأطلسي، والتي اتفق بمقتضاها الدول الأعضاء على الدفاع المشترك، ردا على أي هجوم خارجي، المقر الرئيسي للناتو في بروكسل – بلجيكا– إحدى الدول الأعضاء الثمان والعشرين عبر

أمريكا الشمالية وأوربا، وأحدثها ألبانيا، وكرواتيا بعد انضمامها في أفريل 2009م هناك 22بلد مساهم آخر في برنامج الشراكة من أجل السلام التابع الناتو. و15بلد آخر في برنامج المؤسسي. أما الإنفاق العسكري المشترك لجميع أعضاء الناتو بشكل أكثر من 70بالمائة من الإجمالي العالمي

بعد سقوط جدار برلين عام 1989 فإن المنظمة وجدت نفسها تغوص في مستنقع يوغسلافيا المتفككة. وأجرت تدخلاتها العسكرية الأولى، حيث أن منظمة حلف شمال الأطلسي قد انخرطت في البوسنة 19991 –1995 وفيما بعد في قصف يوغسلافيافي عام 1999.[1]

1–حلف الناتو، مجلة المعرفة، http://www.marefa.org/indesc.php/%d9%85%d9%84%d9%81:nato–partnerships–svg.

أما سياسيا فقد وسعت المنظمة علاقات أفضل من الأعداء السابقين في الحرب الباردة، والتي بلغت ذروتها مع العديد من دول حلف وارسو السابق للانضمام إلى الحلف 1999 و2004.

وفي هجمات 11سبتمبر 2001 فقد أشير إلى أن هذه هي المناسبة الوحيدة في تاريخ حلف شمال الأطلسي التي تم التذرع فيها بالمادة 5 من المعاهدة الأطلسية، وبعد الهجوم ثم نشر القوات إلى أفغانستان، في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، والمنظمة لا تزال تعمل بمجموعة من الأدوار، بما في ذلك إرسال المدربين إلى العراق، والمساعدة في عمليات مكافحة القرصنة وكان آخرها في 2011 ، فرض منطقة حظر الطيران القصف فوق ليبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1973[1].

واستنادا إلى نص المعاهدة المنشأة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، فإنه يمكن إيجاز المبادئ كالأتي :

1-الاعتراف بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، إذ تنص المواد 1 و 5 و 7 و 12 من ميثاق الحلف على، وهذا تأكيدا لعضوية أعضائه في الأمم المتحدة وعدم تعارض مبادئه وأهدافه معه.

2-حماية الحريات والتراث والحضارة المشتركة لشعوبها، والقائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون، فهو تكتل خاص بالدول التي تقوم نظمها على الحرية والديمقراطية الغربية، استنادا إلى الفقرة الثالثة من الديباجة.

3-فض النزاعات بالطرق السلمية، وهو ما ورد في نص المادة الأولى من الميثاق[2]

---

[1] - نفس المرجع،

2- لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره.ص82-83.

إذ تنص على أن {نتعهد الأطراف –كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة – بتسوية أية نزاعات نكون طرفا فيها بالوسائل السلمية، بحيث لا يعرض السلم والأمن والعدالة الدولية للخطر، وكذلك تجنب اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة، في علاقتها الدولية بأية صورة لا تتفق مع أهداف الأمم المتحدة.

وهنا نلاحظ تماثل بين ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي؛ حيث لم يحدد طريقا أو آلية معينة، لفض النزاعات بالطرق السلمية قانونية أو سياسية، وكلاهما يترك للدول الأعضاء حرية اختيار الطريقة الملائمة لفض هذه النزاعات.

4–عدم استخدام القوة أو التهديد بها، وهو مبدأ مكمل لمبدأ فض النزاعات بالطرق السلمية، وهو ما تنص عليه المادة الأولى من الميثاق.

5–مبدأ الأمن والدفاع الجماعي بين الدول الأعضاء، التي تعتبر أن أي هجوم مسلح ضد أي منها في أوربا وأمريكا الشمالية هو هجوم عليها جميعا، وتطبيقا للحق الفردي والجماعي في الدفاع عن الذات، وإعمالا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، فإنها سوف تساعد الطرف أو الأطراف التي تتعرض للهجوم.

6–عدم الدخول في اتفاقيات تتعارض مع المعاهدة المنشأة للحلف

7–التشاور والتعاون في ما يتعلق بقضايا الأمن[1].

[1] – لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص82–83

المطلب الثاني: أهداف حلف الناتو تهدف الأحلاف والتكتلات العسكرية عامة إلى تنظيم الدفاع العسكري، لأعضائها سواء بتوحيد القوات المسلحة للدول الأعضاء تحت قيادة مركزية موحدة، أو تنظيم هذه القوات بتنسيق المواقف بعضها مع بعض ضد مصدر الخطر [1].

1-حماية حرية وأمن أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة والذي أدرج في معاهدة واشنطن، وكرر في بيان لندن، وذلك من خلال توحيد جهودها من أجل الدفاع الجماعي، والحفاظ على السلم والأمن والردع والدفاع ضد أي تهديد بالعدوان. على أراضي أي دولة عضو في الحلف.

2- تنمية العلاقات السلمية وذلك بتدعيم مؤسساتها الحرة، وهذا ما تقره المادة

ومقاومة أي هجوم مسلح بنص المادة الثالثة .

3-تدعيم القيم المشتركة بين أعضائه، وهي الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

4-العمل على إقامة سلم دائم وعادل في أوروبا، مع المؤسسات الأوروبية مثل

الإتحاد الأوروبي، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوربا واتحاد غرب أوربا لتحقيق الأمن و الاستقرار الأورو-أطلسي.

5-العمل على استقرار الأوضاع ونشر الرفاهية في منطقة الشمال الأطلسي.[2]

[1] -وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي**، دراسة حالة :ظاهرة الإرهاب، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة مولود معمري،2014،ص100.

[2] - لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص83.

وكذلك كان هدف الحلف في منطقة الشرق الوسط، بضبط هو محاصرة الاتحاد السوفياتي بالأحلاف العسكرية، منذ مرحلة الخمسينيات في القرن العشرين وإقامة حزام أمني غربي على حدود الجنوبية. بمشاركة إيران وتركيا والعراق بما يجعل المبادرة الإستراتجية

الهجومية في يد دول الحلف تثبيت كيان إسرائيل في المنطقة العربية. لإضعافها و السيطرة على مواردها وضمان بقاء المصالح الغربية في الشرق الأوسط، وخاصة ما يتعلق بالطاقة النفطية، وما تؤثر في النظام الاقتصادي العالمي، وموازين القوى الدولية المتصارعة، ولعلى البيان الثلاثي

الأمريكي –الفرنسي البريطاني في سنة 1950، الداعي إلى إقامة (نظام شرق أوسطي) تكون إسرائيل طرفا فيه هو من أهم الوثائق الإستراتجية الأطلسية في الشرق الأوسط.

وبسبب أهمية الشرق الأوسط في السياسية الدولية، لاعتبارات اقتصادية وجيو بوليتيكية، تحولت هذه المنطقة ساحة للتنافس الدولي الرهيب بين الشرق والغرب. وشهدت حالات حادة من الاستقطاب الدولي خصوصا بعد الحرب العربية الإسرائيلية في 1967 ،وبرز سلاح النفط أكثر من السابق عنصرا فاعلا في التجارة الدولية،وفي اقتصاديات الشرق و الغرب، بحيث بات الشرق الأوسط المنطقة الأهم في العالم الثالث، على مستوى العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ولما انتهت لم تتراجع الأهمية الجيو إستراتجية للشرق الأوسط، بل غاب الدور السوفياتي المنافس للغرب، وتقدمت الولايات المتحدة لتعزز نفوذها الإستراتيجي.[1]

[1] –عدنان السيد حسين، **التوسع الأطلسي**، ط1، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص22،23.

يمثل حلف شمال الأطلنطي بدوره القديم والحديث، ملتقى للسياسات الدفاعية للدول الأعضاء في الدفاع عن دولهم والمنطقة الإقليمية لهم. والدفاع عن مصالحهم إقليميا وعالميا، وبالتالي فإن استمرار حلف الناتو عملية دفاعية، تطلبت وتتطلب عمليات تقييم وتحديث الأهداف والإستراتيجيات، ارتبطت بالتغيرات التي حدثت في البيئة الخارجية والداخلية وبتتبع تاريخ حلف الناتو، نجده تطور بتطور الظروف فنجد أن مهام الناتو تطورت من مجرد الدفاع عن أعضائه إلى مهام خاصة بحفظ السلام والوساطة في النزاعات بين الدول وذلك في قمة روما نوفمبر 1991 حيث تحول إلى منظمة أمنية، على أن يتم التعاون بين الناتو والدول الأخرى من غير الأعضاء والمنظمات الدولية. في هذا الشأن الجديد ويسعى الحلف إلى توثيق تعاونه مع شركائه الآخرين، لمواجهة الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل والدول المارقة، والهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة وهي قضايا عالمية، تتطلب إمكانيات أكبر من الحلف. لذلك يسعى الحلف لتقديم وعرض الأفكار الجديدة، للقضاء على الإرهابيين، بالتعاون مع شركاء الحلف في القوقاز ووسط آسيا، وتعتبر رومانيا مثالا يحتذى به في كل مراحل العضوية.

إن عضوية الحلف لا تعني مجرد توفير الحماية للعضو، لكن اعتباره جزءا من المشروع المنفرد لتحقيق الحلف عبر الأطلنطي. وهذا يعني المشاركة لتحقيق الأمن والاستقرار في أوروبا، وما بعدها بما يتناسب والقيم التي يؤمن بها الحلف، ويدعم الحلف إمكاناته في تحقيق مهمته ومواجهة التحديات الجديدة بأن يعجل بخلق شبكة من العلاقات التعاونية والتنسيق الجيد مع المؤسسات ذات المسؤوليات[1]

السياسية والاقتصادية، مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن والإتحاد الأوروبي، ويمثل

[1] – جهاد عودة،**الأسس الفكرية لتوجهات حلف الناتو إزاء الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد2005،109،المجلد،40.ص268.

الناتو حلفا تعدديا طوعيا منذ نشأته ومن ثم استمر الحلف في إعلان لندن 1999م وفي إعلان روما نوفمبر 1991، حول السلام والتعاون والذي عدد التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يواجهها واستمرار الحلف يعني أنه مازال يحقق مصالح أعضائه.

إن الوظائف التي يضطلع بها الناتو بعد إنتهاء الحرب الباردة يمكن تصنيفها إلى وظائف خارجية ، ترتبط بتعظيم الأمن لأعضائه ضد الأخطار والتهديدات المحتملة ،مثل مواجهة ما تفرضه القوة العسكرية الروسية من تهديد وذلك عن طريق حفظ التوازن الإستراتيجي في القارة الأوروبية، ومثل مواجهة التهديدات الواردة، من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، خصوصا مع انتشار تكنولوجيا إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وإنتاج الصواريخ، ومثل ما ينتج من الصراعات الداخلية في الدول المجاورة، من عمليات تصدير لأعداد كبيرة من اللاجئين ومثل الاشتراك في عمليات الإغاثة وحفظ السلام إقليميا وعالميا[1].

ويهدف حلف الناتو بعد 11سبتمبر 2001م وخاصة في منطقة الشرق الأوسط إلى حماية الحليف الرئيسي، إسرائيل وكذا السيطرة على مصادر النفط في الخليج وحماية معابر نقله وتأمينها، ويبقى مصدر القلق الأمريكي في المنطقة هو التهديد الذي تمثله إيران. وتهديدها لمصادر الطاقة في المنطقة، وكذا علاقتها الوطيدة بالحركات الراديكالية، وخطر النشاطات الإرهابية، وما تمثله من تهديد للأنظمة الحليفة والمصادر الخطر من احتمال امتلاك أسلحة الدمار الشامل[2]

[1] – نفس المرجع، ص269، 270.

[2] -**الإستراتيجية الفرنسية والأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة.**

/%d9%a7%d9%84%d9%81%d8%b5%d%84%20%d8%a7%d9%84%d8%47%d9%88%d9%84

المبحث الثالث: تطور إستراتيجية حلف الناتو بعد الحرب الباردة

أدى توسع المفهوم الإستراتيجي لحلف الناتو في شكله، ونمطه الجديد ليشمل إدارة الأزمات والشراكة في تحمل الأعباء في مناطق أخرى من العالم، وفي إطار ذلك تم تطوير إستراتيجيات حلف الناتو لكي تتماشى مع الأوضاع والمستجدات الحديثة.

المطلب الأول: تطور إستراتيجية حلف الناتو الأول.

تطور حلف الناتو من أجل الحفاظ على الأمن الإقليمي، الذي يعرف بدوره بأنه عبارة عن سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري – أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية. ويعمل نظام الأمن الإقليمي، على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الأمن والاستقرار، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة، ضمن نطاق إقليمي واحد، انطلاقا من توافق الإرادات، والمصالح الذاتية والمصالح المشتركة[1].

إن عملية إقامة نظام أمني إقليمي، تختلف بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية إلى أخرى، ومن ترتيب أمني معين إلى آخر، وفقا لشروط قيام هذا النظام وفعاليته وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة، في إقليم والتوازنات القائمة بين أطرافه، و تأثير القوى الإقليمية والدولية فيه، ولعلى نظرية الأمن الإقليمي أو الجماعي تجد أبكر تعبير دستوري

[1]–خليل حسين، **نظام الأمن الإقليمي**. http://dr Khalil hussein blog pot com/2009/1/blog-post 1982html تاريخ الإطلاع 16-04-2016،

لها في سورة المائدة من قوله تعالى " من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا "

فهذه النظرية كما قال الأستاذ أنيس كلود تمثل نقطة وسطا بين العالم اللامنظم وبين الحكومة العالمية، حيث تعتمد على حجة رئيسية مفادها صعوبة انتصار المعتدي أمام تجمع كل قوى الدول ضده، لكنها تحتاج لنجاحها إلى تعاون وإرادة ايجابية، من قبل كل الدول على أساس أن العدوان على دولة هو عدوان على الدول جميعا

وبعبارات أوضح يتركز مضمون الأمن الجماعي في الحيلولة دون تغير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه أو العلاقات فيه أو تبديلها في الاتجاه، الذي يلائم مصالح دولة ما وذلك باتخاذ إجراءات جماعية، دولية كقوة ضاغطة أو مانعة لمحاولات التغير هذه الدول[1]

وفي ضوء ما تقدم ومن العوامل التي أدت إلى تطور إستراتيجية الحلف، هو بروز على النظام الأمن الإقليمي، تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001م والتي وضعت إقليم الشرق الأوسط في مأزق حرج، ووضعت بعض الدول العربية على قائمة الدول المستهدفة بالحرب على الإرهاب –اليمن–العراق–وتهديد البعض الآخر بفرض عقوبات عليه –سوريا – سودان –لبنان –اليمن.

إلا أن التحولات العالمية في مطلع عقد التسعينات وما رتبته، مثل الحرب يوغوسلافيا وكوسوفو، مثلت تحديا لحلف الناتو، ومن ثم كان قرار الحلف التدخل في تلك الأزمات بدلا من الاكتفاء بمراقبتها، ومن ناحية أخرى، فقد سعى حلف الناتو الانتهاج إستراتيجية جديدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، تستجيب ومعطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة، ومنها منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط إذ شهدت قمة الحلف في روما،

1– محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت: مجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978،ص141،140.

التوصية بصياغة إستراتيجية جديدة للحلف، مفادها أنه يتعين على الحلف إيلاء السياسة الأمنية للدول المتوسطية، غير الأوروبية أهمية خاصة، يعد أمرا مهما لأمن الناتو، ومن ثم فقد تمثلت معضلة الحلف في تحقيق الاتساق بين ميثاقه الذي لا يتيح التدخل خارج أراضيه، ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد مصالح أعضاء.

حدد ذلك المفهوم وبوضوح مهمة جديدة لحلف الناتو، هي إدارة الأزمات دون تحديدها بمنطقة جغرافية معينة، وجاء في ذلك المفهوم ضرورة أن يبقى

الحلف على أهبة الاستعداد للإسهام في كل حالة وبصورة جماعية، في الوقاية بفاعلية من النزاعات، والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات، بما يتضمنه ذلك من عمليات للرد على الأزمات، وذلك وفق القرارات الأممية. كما جاء في المفهوم يجب على الحلف أن يضع في اعتباره الإطار الكوني، إذ يمكن أن تتأثر المصالح الأمنية للحلف ودوله بسبب مخاطر تتجاوز مجرد العدوان على أراضي أحد أعضائه، بما فيها الأعمال الإرهابية، والجريمة المنظمة، وإعاقة تدفق الموارد الحيوية إلى الدول الأعضاء، ووفقا لهذا المفهوم، فقد اتسعت مجالات التدخل العسكري للحلف لتشمل الأسباب الإنسانية، وعمليات حفظ السلام، ومنع الانتشار. النووي، سواء داخل أوروبا أو خارجها، وهو ما يعني تعديل المادة الخامسة، التي لم تكن تتيح ذلك التدخل من قبل.[1]

[1]- أشرف محمد كشك، **حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام C:/users/maisonxp/down loads/ .

المطلب الأول: تطور إستراتيجية حلف الناتو الثاني

انطلاقا من إدراك أعضاء حلف الناتو لاستمرار التهديدات التي تواجه مصالح أعضائه خارج أراضيه، فقد جاء إصدار ذلك

المفهوم أكثر وضوحا وتحديدا عن سابقه، بشأن التدخل الأطلسي في الأزمات، حيث تضمن ما يلي :

يمتلك الحلف مقدرات سياسية وعسكرية نادرة يمكنها التعامل مع الأزمات، سواء قبل أو أثناء أو بعد نشوئها.

البيئة الأمنية لم تعد أراضي الناتو، إذ أن الصراعات والاضطرابات التي تشهدها الدول الواقعة خارج حدود الناتو، قد تلقي بضلالها على أمن دول الناتو ذاتها يقع ضمن هذا الإطار قضية أمن، حيث أن الجزء الأكبر من الاستهلاك العالمي من

إمدادات الطاقة يمر عبر أراضي مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن تلك الإمدادات قد تكون عرضة للمخاطر والهجمات والانقطاع.

إن الأزمات والصراعات التي تدور خارج أراضي الناتو قد تهدد مصالحه بشكل مباشر، وبالتالي يتعين على الناتو التدخل حيثما أمكنه وحيثما اقتضت الحاجة ذلك للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو إدارتها، حال وقوعها، ثم إعادة الاستقرار إلى المنطقة بعد انتهائها، والمساعدة في إعادة إعمار المنطقة[1]

يتأثر الحلف ويمكن أن يؤثر في التطورات السياسية والأمنية خارج حدوده وأن ينشط لتعزيز الأمن الدولي، من خلال الشراكة من البلدان المعنية والمنظمات الدولية، والمساهمة

1-نفس المرجع.

الفعالة في انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح،وإبقاء باب العضوية في التحالف، مفتوحة لجميع الديمقراطيات، الأوروبية التي تلبي معايير حلف الناتو، نصت وثيقة المفهوم الإستراتيجي بشكل صريح على أن الحلف

منظمة إقليمية وليس عالمية وموارده وسلطاته محدودة ، ولكن الوثيقة شددت في نفس الوقت على أن التحالف بين الدول الأعضاء والالتزام بالدفاع الجماعي الذي نصت عليه المادة لن يكون فاعلا ما لم يكن حلف شمال الأطلسي جاهزا لمواجهة التحديات بغض النظر عن منشئها[1]

كما وبذلك انتقل الحلف، من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي باعتباره مفهوما مركزيا في المنظومة الفكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة، ويقوم مضمون مبدأ العمل الوقائي على أن تبادر الولايات المتحدة باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال مدمرة، انطلاقا من أن العمل الوقائي يكون في بعض الحالات أفضل بكثير من انتظار الهجوم المعادي ثم الرد عليه[2]

وقد أوحى الحلف بأن ميدان عمله المستقبلي الرئيس هو منطقة الشرق الأوسط ومن يسميهم بالإرهابيين فيها، ولقد التزم الحلف بتأمين عالم خال من الأسلحة النووية وأنه سيظل تحالفا نوويا مادام هناك أسلحة نووية في العالم، ورغم أن اللجوء له غير مرجح بشكل كبير، ويرى الحلف أن التوسع يحقق إقامة علاقة مع دول الجوار في المتوسط والشرق الأوسط وشرق أوربا، وهؤلاء الشركاء يتقاسمون المسؤولية مع الحلف في الحفاظ على أمن دول

1- محمد حرماوي، **إستراتيجية حلف شمال الأطلسي**، الحوار المتمدن، العدد 4199،29-8-2013.
http://www.alhewar.org/news/default.asp?cid=6.

2 - محمد حسون، **إستراتيجية حلف الناتو الشرق الأوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1، المجلد2008،24، ص503.

الحلف ومحيطه الجغرافي، بالإضافة إلى الشراكة مع دول إفريقيا وآسيا وخاصة أن هؤلاء الشركاء قد قدموا مساهمات فعالة للحلف مثل اليابان بالأموال، وكوريا الجنوبية واستراليا واندونيسيا بالقوات والخبراء .

كما يسعى الحلف لإقامة شراكة مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، أو منظمات غير حكومية لمواجهة الأخطار المحتملة مثل الإرهاب، وتهديد الملاحة البحرية وأمن الطاقة، ومنع الهجمات الإلكترونية وتشويه القيم الديمقراطية واضطهاد المرأة والتمييز العنصري والإبادة الجماعية[1]

هذا ما كشفت عنه القمة السادسة والعشرون لحلف شمال الأطلسي التي عقدت في مدينة اسطنبول التركية، عن تحول جذري في عمل الناتو، سواء من حيث النطاق الجغرافي الذي يغطيه أو من حيث طبيعة المهام التي يتعين عليه القيام بها، فقد اتسع نطاقه ليشمل العراق ودول الخليج بعدما شمل أفغانستان وجنوب المتوسط، حيث تمت في القمة العون لمساندة الانتخابات التشريعية التي عقدت لاحقا في 31-05-2005 وقد أكد قادة الناتو في بيان مشترك حول العراق {ردا على طلب الحكومة من العراقية المؤقتة، قررنا اليوم تقديم مساعدة حلف الأطلسي إلى الحكومة العراقية في تدريب قواتها الأمنية، إننا متحدون في دعمنا للشعب العراقي، ونعرض التعاون التام مع الحكومة العراقية الجديدة في سعيها إلى تعزيز الأمن الداخلي وتمهيد الطريق لإجراء انتخابات عامة في العام 2005}.

ولكن سبب الاعتراضات الألمانية والفرنسية، لم تستطع الولايات المتحدة تحقيق هذا الأمر، وعلى الرغم من ذلك، استطاعت واشنطن أن توجد صلة بين الناتو والعراق، كما طرحت في تلك القمة مبادرتان ربطتا بين الدور العسكري والدور السياسي الذي يتعين عليه

[1] – محمد الحرماوي، مرجع سبق ذكره.

أن يقوم فيه، تمثلت في مبادرة إسطنبول للتعاون [1]. في المجال الأمني من خلال تقديم النصائح، الخاصة بالإصلاح الدفاعي والميزانيات العسكرية، والعلاقات المدنية العسكرية، وتعزيز التعاون العسكري من خلال المشاركة في تدريبات عسكرية مختارة وأنشطة تدريبية وتعاونية مرتبطة بها ومحاربة الإرهاب، والمساهمة في عمل الحلف لمواجهة تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل .

وهكذا تم تعديل مهام الناتو، بابتكار صيغة جديدة من شأنها، أن تحافظ عليه وذلك بتحويله من حلف دفاعي بقوة رادعة، لخصم عنيد مسلح إلى حلف يردع بالقمع ظهور خصم عنيد، ولما لم يكن عدوا محتمل طرح شعار الإسلام عدو بديل، والانتهاء بطرح عناوين الحرب على الإرهاب[2] .

هذا فضلا عن أن العمليات التي يقوم بها الناتو تتميز بالديناميكية والعالمية، وتدعمها مؤسسات سياسية وأمنية إقليمية وعالمية، مثل الإتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا ومنظمة الدول الثماني الصناعية الكبرى، وهي مؤسسات تجمع بين الاقتصاد والأمن وملتقى لجانب من القوى العالمية الكبرى في عالمنا المعاصر. حيث تتم في هذه المؤسسات عمليات التنسيق والتسويات والتوفيق بين التوجهات والخلافات والمصالح لهذه الدول، وينتج عن ذلك وضع التصورات والسياسات اللازمة، وحتى يتفرغ الناتو لمهامه الجديدة[3].

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي،**الشرق الأوسط**،ط1،ديوان المطبوعات الجامعية،2008،ص297.

[2] – نفس المرجع،297.

[3] – زبير سلطان، **الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو** ، مجلة الفكر السياسي،العدد33،سوريا:المؤسسة العربية السورية، 2009.

استنتاجات الفصل الأول :

هناك جملة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– الخطر السوفياتي أوجب تكوين تكتل عسكري من أجل وقف المد الشيوعي. ولجوء الدول الأوروبية الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل مواجهة الخطر السوفياتي .

– توافق مبادئ وأهداف منظمة حلف شمال الأطلسي مع مبادئ وأهداف هيئة الأمم المتحدة. بحيث تعتبر هجمات 11سبتمبر 2001م النقطة الفاصلة في تطور استراتيجية نحو منطقة الشرق الأوسط من خلال تفعيل المادة الخامسة. كما يرى حلف الناتو أن التحديات التي تواجهه لم تعد متمركزة في أوروبا، حصريا وإنما من الناحيتين الشرقية والجنوبية، إلى جانب التوجه نحو الجنوب أي جنوب حوض المتوسط والشرق الأوسط.

– تبنى حلف الناتو استراتيجية جديدة ما بعد أحداث 11سبتمبر، وذلك بطرح مفاهيم إستراتيجة جديدة، التي حددت المحاور الكبرى للحلف، والتوجهات الكبرى الجديدة له كتحديد مهامه، وهيكلة قواته، ومستقبل الحلف، وترتكز الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو على التعاون والشراكة والحوار، والوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات.–يعتمد الحلف على مبدأ الأمن الجماعي.

الفصل الثاني:

العقيدة الأمنية لحلف الناتو اتجاه الشرق الأوسط

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: أهم مبادرات حلف الناتو.

المبحث الثالث: مواقف دول الشرق الأوسط من المبادرات.

يعد إقليم الشرق الأوسط من أكثر المناطق الإستراتيجية في العالم إذ كان ومازال من المناطق التي تستقطب الدول الكبرى إذ قسم في الماضي إلى مناطق نفوذ نتيجة أهمية الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، وبعد أن حصلت العديد من المتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة الدولية استمرت الولايات المتحدة باهتمامها بالمنطقة وطرحت العديد من المشاريع التي تنصب في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدول الكبرى[1] .

وتعد أحداث 11سبتمبر والهجمات التي استهدفت مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية قد غيرت بشكل مفاجئ المشهد الإستراتيجي العالمي، بما في ذلك مفهوم التهديد، والهدف من إقامة التحالفات الدولية وتشكيلها، وكذلك طريقة عمل الدبلوماسية[2] .

وعلى الرغم من أن الناتو هو عبارة عن تحالف يهدف لتحقيق الأمن الجماعي، إلا أن قوته العسكرية الحقيقية تأتي بشكل أساسي من الولايات المتحدة، ويشمل التحدي الأساسي الذي يواجهه الناتو حاليا وجود مخاطر لم تكن متوقعة من الناحية التاريخية على الأمن العالمي، ويزداد تهديدها بسبب انتشار أسلحة الدمار الشامل، ليس على صعيد الدول الحركات الدينية والسياسية المتطرفة.[3]

ومن خلال هذا التقديم سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ندرس من خلالهم، التحديات الأمنية التي واجهت حلف الناتو بعد 11سبتمبر ثم المبادرات التي جاء بها وسنعرض أهم مواقف دول الشرق الأوسط من هذه المبادرات

[1]–إسراء شريف الكعود، **أضواء دولية على شؤون الشرق الأوسط**،ط1،عمان:دار الدجلة،2014،ص156.

[2] –لزهر بن عيسى،**انعكاسات أحداث 11سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط** ،ط1،مصر:مكتبة المفاء القانونية،2015،ص99.

[3] –زينو بريجسكي، **أجندة جديدة نحو شبكة أمن عالمية**، foregn affairs،العدد10،9–2009،ص8.

المبحث الأول :التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط.

بعد انتقال مركز الأخطار الأمنية من أوروبا إلى منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية خاصة كان لابد للحلف أن يواجه هذه التهديدات التي تسبب مخاوف للدول العالم، باعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تحتوي على كثير من بؤر التوتر والمشاكل التي تهدد السلم والأمن الدوليين، هذا وعلى الرغم من الاختلاف الذي حدث حول مفهوم الشرق الأوسط الكبير وبعده الجغرافي فإنه ساد توافق نسبي في المواقف الرسمية والتحليلات الأكاديمية، حول تعريف الأمم المتحدة لمفهوم الشرق الأوسط الكبير، فهو يضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وإسرائيل وإيران وتركيا ويمكن أن يقسم الشرق الأوسط من الناحية السياسية والحضارية إلى منطقتين رئيسيتين النطاق الشمالي والقلب العربي ويختلف النطاق الشمالي عن القلب بكونه غير عربي من ناحية الجنس وأن له حدودا مباشرة مع روسيا.

المطلب الأول : الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل .

1/الإرهاب:إن تحدد الحلف للمخاطر الأمنية والتي تتمثل بعض أبعادها في الإرهاب والأسلحة الكيماوية والبيولوجية يزيد من إمكانية تعرض الوطن العربي للتدخل العسكري من جانب الناتو، حيث أن الإرهاب من الظواهر التي ترتكز على قواعد خارج نطاق الحلف. وتؤثر إما في داخل دولة بتوجيه ضربات عبر الحدود أو خارج دولة، بما يؤدي إلى عدم الاستقرار وفي ضوء الإحصائيات العالمية التي تشير إلى أن أهم مراكز هذا الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط فإن الدافع لتدخل دول الناتو، سيكون أمرا سهل تبريره خاصة مع توجيه بعض الاتهامات لمحاولة بعض عناصر الإرهاب امتلاك أسلحة كيماوية والبيولوجية ،وهذا ما سيضع الدول العربية في قائمة المواجهة مع الحلف في المرحلة القادمة.[1]

[1] – محمد هشام،**حلف الناتو أزمات متجددة ومهام مغايرة، منظور واقعي واستراتيجي**، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام،29-11-2010.

فلا تنفصل مساعي تطوير أرضية التحرك العسكري الأطلسي، عن هدف محوري شهدت تثبيته التسعينات من القرن العشرين الميلادي. ففي تلك الفترة بدأ طرح تصورات مستقبلية بديلة لمصادر الخطر المحتملة على الغرب ومصالحة، وتصدرتها أطروحة الإسلامً عدو بديلً فترددت هذه العبارة لأول مرة على المستوى الرسمي على لسانً ديك تشينيً وزير الدفاع الأمريكي، في حكومة جورج بوش الأب آنذاك، والرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لاحقا. وكان ذلك عام 1990م في منتدى ميونيخ للسياسات الأمنية الدولية.

شعار الإسلام عدو بديل المطروح أمريكا على خلفية صدام الحضارات أثار في البداية الاعتراض الأوروبي على الفور، فأوروبا تجاور المنطقة الإسلامية جغرافيا، وتدرك عواقب إعطاء صراع الهيمنة عنوان صدام حضاري وديني[1].

وتجاوبا مع التهديدات الجديدة التي طرأت بعد 11سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، فعل الحلف المادة الخامسة من المعاهدت ه المتعلقة باعتبار أن أي عدوان على إحدى الدول الأعضاء في الحلف يمثل عدوانا على بقية الأعضاء، وبتفعيل هذه المادة بات واضحا أن الحلف أصبح ملزما بتنفيذ توجهات ورغبات واشنطن التي أعلنتها من خلال إستراتيجية {شن الحرب على الإرهاب العالمي}. وبذلك وجد الحلف المبرر السياسي وآلية الانتقال الإستراتيجية من المسرح الأوروبي إلى المسرح الآسيوي نحو أفغانستان والشرق الأوسط. وربما جاء تجاوب الحلف التلقائي والسريع مع واشنطن بسبب الثقل الإستراتيجي والسياسي والعسكري الأمريكي، بالإضافة إلى أنه كان يبحث عن أدوار عسكرية جديدة على الساحة العالمية[2].

2/ أسلحة الدمار الشامل: بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تسببها أسلحة الدمار الشامل على المستوى البشري والمادي والبيئي وامتداد تأثيراتها الزمنية والمكانية، تعتبر خطرا

[1] –نبيل شبيب،**حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم الإسلامي**،مايو2009،ص75

[2] –نبيل شبيب،**حلف شمال الأطلسي في عامه الستين**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات،قطر،2009،ص20.

يفوق في حدته ومظاهره الإرهاب الدولي، ولذلك فقد وضعت على قمة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبطه على المستوى الدولي والإقليمي، وما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من الثورة التكنولوجية العلمية، وانعكاساتها خاصة من الجانب امتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي.

والسيناريو المخيف أكثر هو احتمال حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة واستخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى خطر امتلاك بعض الدول التي توصف بالمارقة، لهذه الأسلحة وتهديد الأمن والاستقرار بالمنطقة[1] .

فالولايات المتحدة تقود كعنصر أساسي من عناصر جهدها للتحرك نحو عالم خال من الأسلحة النووية، جهودا دولية موسعة لإعادة تقوية نظام عالمي، لعدم الانتشار النووي ولأول مرة تضع مراجعة الوضع النووي. لعام 2010م هذه الأولوية في مقدمة الأجندة النووية الأمريكية، ولقد تنامت الهواجس في السنوات الأخيرة بسبب أننا نقترب من نقطة تحول نووية وأنه إذا لم يتم وقف التوجهات الخطيرة فإننا سنعيش، وقبل فترة ليست بالطويلة، في عالم تتزايد فيه بشكل مطرد أعداد الدول المسلحة نوويا، وتتزايد فيه احتمالات أن يضع الإرهابيين أياديهم على أسلحة نووية.

وتشمل المقاربة الأمريكية الخاصة بمنع انتشار النووي والإرهاب النووي العناصر الرئيسية:

أولا: تسعى لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي وعماده الأساسي، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عن طريق وقف الطموحات النووية لكوريا الشمالية وإيران وتقوية الضمانات لوكالة الطاقة الذرية وتعزيز الامتثال لها. وتعطيل التجارة النووية الغير المشروعة، وتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، بدون زيادة المخاطر الانتشار النووي

[1] –جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي**، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الحاج لخضر، 2010–2011، ص76.

ثانيا: تأمين جميع المواد النووية المعرضة للخطر في أنحاء العالم.[1]

ومنذ تولى الرئيس باراك أوباما الرئاسة وهو عازم على السعي إلى إحلالة السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، وهذا ما قاله في قمة براغ في أفريل 2009 كانت روسيا ذات أهمية بالغة في هذه الجهود لذلك سعى الرئيس إلى استعادة العلاقات وخطط للتخلص من الاحتكاكات التي نتجت عن تعزيز الناتو لقواته، ومن جانب آخر تحتل إيران وكوريا الشمالية محور قضية الانتشار النووي[2].

هذا وقد تجاوزت التساؤلات حول الاستخدامات العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي مجرد تركيز الاهتمام على قدرات طهران ونواياها، إلى ما هو أبعد من ذلك، بكثير والآن يثير المحللون ضلال نحو سباق التسلح النووي، في الشرق الأوسط، حيث أظهرت المنطقة اهتمام كبير بالتكنولوجيا النووية، وبشكل مفاجئ، وفي السنوات الماضية أعلنت 13 دولة في الشرق الأوسط إطلاق برامج نووية مدنية جديدة. أو إعادة إطلاق برامجها القديمة ، وفي حين هذه البرامج تعد مدنية بطبيعتها، إلا أن بعض المحللين قلقون من إمكانية إخفاء القدرة النووية العسكرية، ورائها لمجاراة إيران[3].

وتعتبر إسرائيل القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط منذ أواخر الستينات القرن العشرين. وقد أدى هذا الاحتكار النووي الإسرائيليين إلى شعور الإيرانيين، والعرب إلى شعور عميق

1- **تقرير مراجعة الوضع النووي**،6 -4-2010.. ara-final.npr-preface—exec-summary.pdf.adobe reader

2- وكالات الأنباء،**مجلة العرب الدولية**،العدد1574،أوت2012،ص70.

3 -ماريا روست روبلي، **تعاقب الأنظمة ومستقبل الطاقة النووية في مصر وليبيا**، تقرير مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2012،ص6.

بالضعف والتهديد. فهم ينظرون إلى الترسانة النووية الإسرائيلية على أنها تهديد لأمنهم القومي، ورمز للتفوق التكنولوجي الإسرائيلي.[1]

المطلب الثاني: تهديدات أخرى.

1/أمن الطاقة: تحول أمن الطاقة في السنوات الأخيرة لموضوع رئيسي للنقاش الأمن الدولي، بسبب اعتماد أوروبا المتزايد على النفط والغاز، واحتياجات الطاقة المتزايد للقوى الناشئة، مثل الصين والهند، إذ يتمثل الحصول على إمدادات الطاقة أحد مقومات أي دولة حديثة، لكن غالبية الدول تعتمد وبدرجات متفاوتة على مصادر الطاقة الخارجية، ووسائل نقل إمدادها المستوردة، مثل خطوط الأنابيب أو الشحن البحري، المشكل الذي يواجه الأمن الطاقوي لا يقتصر فقط في إمكانية نضوب هذه المادة، الجد هامة بالنسبة للدول الأعضاء، وإنما التهديدات المسلحة التي أصبحت تشكل تحديا سواء من خلال هجمات إرهابية،

أو عبر القرصنة أو عن طريق الحروب الإلكترونية، بالإضافة لانعدام الاستقرار السياسي في عدد من الدول المصدرة لها.[2]

وقد بدأ الاهتمام المباشر بهذه القضية من جانب حلف الناتو في قمتي ريجا 2006 بوخاريست 2008، عندما تضمن البيان الختامي أن مصالح الأمنية للحلف يمكن أن تتأثر بانقطاع إمدادات الموارد الحيوية مما يتطلب التعاون بين الناتو والمنظمات المعنية، للحفاظ على ذلك المورد الحيوي، بل إن الأمين العام للحلف قال أمام البرلمان الأوروبي في مايو 2006م، إن الناتو سوف يبحث استخدام القوة إذا ما هددت إمدادات الطاقة. بما يعني أن الأزمة الليبية، وما ترتب عليها من انقطاع في النفط الليبي لأعضاء الحلف، وتأثير ذلك في

[1] –جودت بهجت،**المسألة النووية في الشرق الأوسط**،تقرير مركز الدراسات الدولية والإقليمية،قطر،ص66.

[2] –حفيظة العلمي، **الأدوار الجديدة لحلف الناتو**، رسالة منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، 2014–2015، ص29.

أسعار النفط، قد عدت تحديا مباشرا لمصالح دول الحلف، انطلاقا مما يمثله النفط الليبي من أهمية لهذه الدول، سواء على صعيد الاحتياطات أو الإنتاج.

ويعتبر تدفق النفط الليبي كان يعد أول اختيار للخطط التي سبق أن وضعها الحلف لحماية أمن الطاقة. وأن ارتفاع أسعار النفط، التي تجاوزت 110دولارات للبرميل إبان الأزمة، قد عد تهديدا مباشرا للدول الغربية المستهلكة للنفط الليبي، مما استدعى تدخلا أطلسيا في تلك الأزمة[1].

2/الهجرة الغير شرعية: كان رد المجتمع الدولي على ظاهرة الهجرات غير شرعية حازما، خاصة بعد الأحداث التي وقعت في 11سبتمبر 2001م، حيث وجد اتفاق حول ضرورة مكافحة الإرهاب والتيارات المتطرفة، وقد شد الإتحاد الأوروبي على ضرورة وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، باعتبار أن أوروبا تستقبل عدد كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين المسلمين، مع أن أوروبا شجعت الهجرة في العقود السابقة لكسب اليد العاملة رخيصة، إلا أنها واجهت صعوبات في ما يتعلق بمسألة الهوية[2].

إلا أن التحولات السياسية التي شهدها دول الشمال الإفريقي،أدت إلى تنامي مخاطرها، حيث نزح آلاف المهاجرين إلى ايطاليا التي قامت بدورها بمنح هؤلاء المهاجرين تأشيرة الدخول. للدول الأوروبية الأخرى، مما دفع فرنسا للتهديد بإيقاف العمل باتفاقية شنغن، وتكمن مخاوف هذه الدول من هؤلاء المهاجرين، في النقل التدريجي للأفكار والمعتقدات من دول الجنوب إلى نظيرتها في شمال المتوسط، في ظل تعارض القيم بين الجانبين، فضلا عن0 أن تدني المستوى التعليمي لهؤلاء المهاجرين، يجعل لديهم قبولا بأي وظائف، وهو ما يشمل ضغوطا على فرص العمل في الدول المضيفة، وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين

[1] – أشرف محمد كشك، مرجع سبق ذكره.

[2] – حفيظة العلمي، مرجع سبق ذكره، ص29.

غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم، خلال الأعوام العشرة الأخيرة بنحو 155مليون شخص. ويعاني هؤلاء صعوبة الاندماج في المجتمعات الأوروبية، بالرغم من حصول أغلبيتهم على الجنسية التي تمتعهم بحقوق المواطنة الكاملة، وبالتالي يظل هؤلاء المهاجرون في حالة الإقصاء المجتمعي و المهني.[1]

ولقد أعادت دول اتفاقية شنغن إدخال نقاط مراقبة، عبر الحدود في حوالي 70 منطقة مختلفة منذ العمل بنقاط المراقبة الحدودية لأول مرة 1995م، وتتيح لها القواعد الحالية وضع هذه النقاط للحفاظ على الأمن الوطني أو النظام العام. مثل الحاجة إلى الترتيبات أمنية خاصة في الدوريات الرياضية، الكبرى أو القيم الدولية، ولكن توجد لدى بعض الحكومات الرغبة في تخفيف هذه القواعد أو توضيحها، كي تتمكن من إقامة نقاط مراقبة عبر الحدود من جديد على نحو أكثر سهولة، وفي غير ذلك من الظروف الأخرى، وبالفعل قد قامت فرنسا وألمانيا وهولندا وغيرها من الدول. تدريجيا بتكثيف عمليات التفتيش المفاجئ، من قبل قوات الشرطة على حدودها البرية منذ التوسعة الأخيرة لمنطقة شنغن.[2]

3/ الجريمة المنظمة: تعتبر كتهديد آخر عابر للحدود، امتدت شبكاته إلى مختلف أنحاء العالم، لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطان الدولة. ويخشى المحللون والخبراء من إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات، في ظل غياب المبادرات الإقليمية والعمل الجماعي. وميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات، وهشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمها.

1- أشرف محمد كشك، مرجع سبق ذكره.

2- موجو مودي، **أزمة شنغن في إطار الربيع العربي**،المتوسطي،الأردن، دار الفضاءات للنشر والتوزيع،2012،ص275.

وبعد 11سبتمبر 2001، أصبح الحديث على الإرهاب الدولي الجديد والجريمة المنظمة الجديدة، كظاهرتين تعتمدان وسائل تتجه نحو التقارب والتقاطع كإشارة إلى وجود علاقة بينهما. فظاهرة الجريمة المنظمة مثل الإرهاب تطورت، حيث اكتسبت خصائص عابرة للدول كنتائج للعولمة والثورة التكنولوجية، وأصبح لمفهوم الجريمة العابرة للأوطان صدى لدى الدوائر المختصة ومراكز الدراسات. أدى إلى بروز اتفاق دولي على محاربة الظاهرة، من خلال مؤتمر بالارم في ديسمبر 2000. حيث تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة هذه الظاهرة من طرف 120 دولة. وأصبحت المنظمات الإجرامية تعتبر مثل المؤسسات الأكثر تخصص، حيث لكل واحدة نشاطات في مواد محظورة وغير شرعية.(تهريب المخذرات، الأسلحة،النساء،والمهاجرين غير شرعيين) ومثل هذه النشاطات ترتبط عادة بالدول الضعيفة، أو الفاشلة حيث يمكن في حالات متطرفة أن تسيطر الجريمة المنظمة على الدولة أين ضعفت الرقابة على الحدود، يصبح كمحصن لهذه الظاهرة والنشاطات المرافقة لها، مع العلم أن 90% من الهيروين الموجود في أوروبا يأتي من نباتات أفغانستان، حيث تمول تجارة المخذرات، والجيوش الخاصة. كما يتم توزيعه معظمه عبر شركات إجرامية وانتشار الدول الضعيفة والفاشلة أدى إلى توثيق الرابطة بين ظاهرتين الإرهاب والجريمة المنظمة، والتفاعل بينهما في العديد من الدول ليصبح الإرهاب والجريمة والفساد، التحالف الذي ينمو في المناطق الرمادية في العالم.[1]

4/نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان: لم تكن قضية الديمقراطية في الوطن العربي ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة، في مرحلة ما قبل أحداث 11سبتمبر 2001م.بل إن السياسة الأمريكية بنيت على أساس دعم أنظمة حكم تسلطية استبدادية. تتفق مع أهدافها ومصالحها وخاصة فيما يتعلق بمحاربة المد الشيوعي.وضمان استمرار تدفق النفط لها ولحلفائها بأسعار مناسبة. علاوة على إنشاء القواعد وتقديم التسهيلات العسكرية لها في

[1] – جويدة حمزاوي ، ص77.

المنطقة.وبهذا ظلت واشنطن حريصة على ضمان استمرار هذه الأنظمة وسلامتها، والتقاضي عن ممارستها اللا ديمقراطية، مع قناعتها بأن أي عملية تحول ديمقراطي حقيقي قد تؤدي إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار تضر بالمصالح الأمريكية أو حتى يمكن أن تفسح المجال لوصول إسلاميين إلى قواعد السلطة، وإثر هجمات 11سبتمبر حدث تغيير في نظرة واشنطن حول موضوع الديمقراطية في المنطقة، فأصبحت تؤكد على ضرورة وأهمية تحقيق الديمقراطية باعتبارها المدخل الرئيسي لتجفيف منابع التطرف والإرهاب الذي أصبح يشكل تهديد للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المبحث الثاني: أهم المبادرات التي قام بها حلف الناتو

يمثل الشرق الأوسط تحديا كبيرا لحلف شمال الأطلسي، حيث تمثل قضايا مثل أفغانستان والعراق، وطموحات إيران النووية والصراع العربي الإسرائيلي أهمية خاصة لدول الحلف لهذا عجل بطرح مبادرات يواجه بها التحديات الأمنية الموجودة في المنطقة، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين عن طريق التعاون وتبادل الرؤى والجهود للحد من المخاطر القادمة من الجنوب، وتعتبر مبادرتي براغ واسطنبول من أهم المبادرات الموجة للشرق الأوسط.

المطلب الأول: مبادرة براغ

لقد شهدت قمة براغ 21-22نوفمبر2002 تحولا نوعيا في إستراتيجية الحلف حتى يكون قادرا على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت، وقد اتخذت العديد من القرارات الرئيسية خلال القمة، هدفت إلى إعادة توجيه مهام المنظمة العسكرية للحلف، وكذلك إنشاء

[1] – وائل محمود الكلوب، **دور الإرهاب في السياسة الخارجية نحو الشرق الأوسط** بعد 11سبتمبر،رسالة منشورة،جامعة الشرق الأوسط،2011،ص61.

قوة عسكرية خاصة تسمى قوة حلف الناتو للرد السريع في اتجاه الساحة الخارجية، كما ستنتشر في كافة أرجاء العالم وليس فقط داخل أوروبا.[1]

وتختلف هذه المبادرة من حيث أنها تضمنت التزاما رسميا من قبل جميع الدول الأعضاء بالوصول إلى مجموعة من الأهداف المحددة في تواريخ متفق عليها، بمعنى أنها لم تتضمن مجرد أهداف عامة لا يوجد التزام رسمي من جانب الدول الأعضاء بتنفيذها، وهذا يضمن أنه ستكون هناك ضغوط مستمرة على أعضاء حلف الناتو كي يلتزموا بما تعهدوا به، لأنهم إذا فشلوا في هذا الأمر، فإن وضعهم الدولي سيتأثر سلبيا بشكل كبير. علاوة على هذا، فإنها كانت أكثر تحديدا من مبادرة القدرات الدفاعية، حيث إنها حددت أربعة جوانب رئيسية. ذات أولوية يجب تطويرها فيما يتعلق بالإمكانيات العسكرية، للدول الأعضاء في حلف الناتو، ضمان القيادة العسكرية الآمنة، والتفوق في المجالات الاتصال وتبادل المعلومات، وزيادة التعاون المشترك بين القوات العسكرية. التي تم نشرها وتحسين قدرتها القتالية هذا إلى جانب تجهيز القوات المدعومة، والقادرة على الانتشار الفوري والتصدي لجميع أنواع الهجمات العسكرية، سواء كيماوية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية، يذكر أنه إذا تحققت أهداف هذه المبادرة، فسيتضاعف عدد الطائرات الناقلة للجنود في أوروبا أربع مرات. كما يتم إنشاء أسطول جوي جديد يمكن من خلاله تزويد الطائرات بالوقود. في أثناء تحليقها.[2]

بالجو وستزداد كمية الذخائر محكمة التوجيه بنسبة 40% فضلا عن أنه يتم تجهيز معظم قوات حلف الناتو القابلة للنشر من أجل التصدي للأنواع المختلفة من الهجمات العسكرية، سواء كانت كيماوية أو بيولوجية أو إشعاعية أو نووية.

[1] – محمد حسون، **مرجع سبق ذكره**، ص503.

[2] – جينفر ميد كالف، **حلف الناتو**، ط1:مصر، دار الفاروق،2009 ، ص145،144.

بالإضافة إلى مبادرة براغ، أعلن حلف الناتو عن عزمه تكوين قوات رد تكون تابعة له، وهي ليست قوات مستقلة، وإنما الهدف منها هو توفير حافز إضافي إلى جانب مبادرة براغ من أجل زيادة سرعة عملية تحسين الإمكانات العسكرية في أحد الاجتماعات غير الرسمية لوزراء دفاع دول حلف الناتو. والذي كان منعقدا خلال الفترة بين 24-25 ديسمبر 2002. في وارسو، حيث أعلن دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، عن عزم الحلف تكوين قوات رد دائمة. تابعة لحلف الناتو يتراوح قوامها بين 5آلاف و 20ألف جندي. وقد وافق وزراء الدفاع غلى اقتراح تكوين قوة رد سريع وقدموه إل حلف الناتو والقيادة العامة، لقوات التحالف في أوروبا من أجل دراسته، وذلك قبل تقديمه إلى رؤساء الدول والحكومات

في قمة براغ. التي انعقدت في نوفمبر عام 2002م، لقد نتج عن المطالبات الأمريكية، بتشكيل قوات عسكرية تابعة لحلف الناتو إصدار رسمي بتشكيل قوات رد تكون تابعة للحلف في قمة براغ.

وقد تقرر أن تشمل قوات الرد التابعة لحلف الناتو، وحدات صغيرة متحركة وقادرة على الانتشار. خلال فترة تتراوح بين سبعة أيام وثلاثين يوما في المناطق التي تتعرض فيها مصالح حلف الناتو لتهديدات أمنية خارج أوروبا. كذلك تقرر أن تكون هذه القوات قادرة على تنفيذ مختلف المهام على أعلى درجة من الكفاءة، بداية من عمليات الإجلاء إلى التدخلات الإنسانية، في الحروب المختلفة. وتتشكل هذه القوات قادرة من قوة صغيرة للرد سريع يكون أغلب أفرادها من قوات العمليات الخاصة، وتدعم هذه القوة وحدات تكون قادرة على الانتشار بمجرد أن تستقر المجموعة الأولى في المواقع المستهدفة، وقد كان من المقرر أن تكون هذه القوات جاهزة للقيام. بمهامها المختلفة بحلول أكتوبر عام 2002م وجدير بالذكر أن الاقتراح سيقدم لحلف الناتو القوات العسكرية المشتركة المستقلة القادرة على التعامل السريع مع أية أزمة دولية. سواء أكانت في منطقة الدول الأوروبية المطلة على المحيط الأطلنطي أم خارجها. ففي السابق كان حلف الناتو تجمع القوات العسكرية اللازمة

للتعامل مع أية أزمة تتطلب تدخل حلف الناتو.وبالطبع سيتم تحديد هيكل قوات الرد التابعة لحلف الناتو تبعا لطبيعة كل عملية ونطاقها.[1]

وقد أقرت قمة براغ 2002 خاصة وأن القمة جاءت بعد أحداث 11سبتمبر 2001م وتضمنت أساسا ما يلي

- التعود والتأقلم مع ايديولوجية الحلف.

- لنشاطات المتعلقة بالتكوين.

- المشاركة في تمارين مشتركة {إدارة الأزمات، الخطط المدنية الإستعجالية، البحث والإنقاذ}

- التعاون في ميدان الطب العسكري.

- ترقية وتطوير النشاط العملياتي البيني

- الأمن البحري.

- عمليات حفظ السلام بالإضافة إلى ذلك

- مكافحة الإرهاب عن طريق تبادل المعلومات وتعاون بحري ضد الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل

- أمن الحدود والاتجار بالأسلحة الخفيفة.

ومن أجل ضمان نجاح حلف الناتو في ردع أي هجوم يتعرض له، تم الإعلان عن مبدأ عسكري جديد للتصدي للإرهاب، وقد كان هذا المبدأ نتاج التقدم الذي أحرز في اجتماع وزراء دفاع دول حلف الناتو الذي انعقد في ديسمبر عام 2001م، وقد تم تكليف كل من القائد الأعلى لقوات التحالف في الأطلنطي والقائد الأعلى لقوات التحالف في أوروبا بتقديم

[1] – نفس المرجع، ص148.

الخيارات المتاحة أمام الحلف فيما يتعلق بالتصدي للتهديدات الإرهابية. وقد حدد هذا المبدأ العسكري أربعة، أربعة أدوار عسكرية ممكنة يمكن أن يقوم بها الحلف، ألا وهي مكافحة الإرهاب وإدارة الأوضاع، عقب التعرض لهجمات إرهابية والتصدي لخطر الإرهاب والتعاون العسكري[1].

اتخذ حلف الناتو قرارا بتنفيذ خطة الطوارئ المدنية، التي من شأنها تعزيز استعداد الهيئات المدنية المختصة. للتعامل مع أي هجوم محتمل يتم شنه باستخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو الإشعاعية ضد المواطنين، هذا بالإضافة إلى تعزيز قدرة حلف الناتو على تقديم الدعم الهيئات المحلية عقب حدوث الهجمات الإرهابية التي تستخدم فيها الأسلحة النووية الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.[2]

المطلب الثاني : مبادرة اسطنبول

جاءت الشراكة الإستراتيجية بين حلف الناتو ودول الخليج متمثلة في مبادرة اسطنبول، استنادا إلى مجموعة من الاعتبارات التي تعكس رغبة كلا الطرفين في تأمين مصالحهما. على نحو يلائم طبيعة التطورات التي لحقت بالنظام الدولي، والتفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عموما، لاسيما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة مطلع التسعينات القرن الماضي، وما أفرزته هذه التطورات من تداعيات هيكلية وتغيرات جوهرية، دوليا، وإقليميا، وخليجيا.

إنه المعنى الذي أكده الأمين العام للناتو، فوغ راسموسن، مطلع أفريل 2014م في افتتاح اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الحلف مع الدول الخليجية الشريكة. في مبادرة اسطنبول قائلا(إطلاق المبادرة منذ عشر سنوات كان إشارة واضحة إلى أمن واستقرار منطقة

1- رابح زاوي، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن /القوة/سلم القوى**، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة مولود معمري،2013-2014،ص208.

2 – جينفر ميدكالف، مرجع سبق ذكره،ص188-191.

الخليج هو موضع الاهتمام للحلف). مشددا على أهمية حماية الخطوط البحرية لدول الحلف وطرق إمدادات الطاقة والشبكات التابعة لها. ومحذرا من وجود تحديات أمنية متداخلة ومتعددة مثل الإرهاب والقرصنة والتسلح تحتاج معالجتها إلى التعاون بين الجانبين.

ولهذا فقد بادر الناتو إلى تحديث أهدافه، وتطوير إستراتيجيته العملية والتكتيكية وإعادة بناء عقيدته العسكرية. وهيكله التنظيمي وذلك انسجاما مع الواقع الاستراتيجي الجديد الذي فرضه انتهاء الحرب الباردة في العام 1991م. والتحديات الأمنية الناشئة عن تداعيات أحداث 11سبتمبر 2001م وسعيا للحفاظ على هويته الأمنية والسياسية.[1]

وتبعا لذلك أصبح العقيدة الإستراتيجية الجديدة للناتو في القرن 21 تقوم على مرتكزات أساسية هي: تعزيز الاستقرار في أنحاء العالم التي يؤدي عدم الاستقرار فيها إلى تأثير في مصالحة الحلف وأعضائه حاضرا ومستقبلا.

بناء الأمن من خلال الشراكة، عن طريق إقامة شراكة إستراتيجية وسياسية وأمنية مع الدول والتجمعات ذات الأهمية الحيوية لمصالح الحلف. وتأسيس روابط للتعاون والتنسيق المعلوماتي والأمني والعسكري معها. ومن هنا بادر الناتو إلى طرح مبادرات للتعاون والتنسيق الأمني الجماعي، وفي مقدمتها الحوار المتوسطي عام 1994م. ومبادرة اسطنبول للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي 2004.

وانطلاقا من هذه المرتكزات طرح الحلف مبادرة اسطنبول للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، والتي عقدت في 2004 والتي تقوم على أساس تقديم الحلف المساعدة والمشورة في مجال الأمن الإقليمي، وبناء حوار حول القضايا الأمنية الحيوية في المنطقة.

إن ولوج حلف الناتو إلى منطقة الخليج العربي من خلال مبادرة اسطنبول لم يكن محسوبا ضمن صراع الأدوار الذي تشهد، هذه المنطقة بالغة الحيوية في المصالح الدولية، بل يأتي استكمالا لجهود الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] – محمد بدري عيد،**حلف الناتو ودول الخليج**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر،16–أفريل–2014،ص3.

ووفقا لرؤية مسؤولي حلف الناتو، فإن مبادرة تنهض على مجموعة من العلاقات التي تعود بالفائدة على دول الحلف والدول أعضاء المبادرة. ومن خلال تعزيز الشأن الأمني، وبخاصة في المجال الأنشطة التي يمكن أن يساهم فيها الحلف، بتقديم قيمة مضافة تهدف إلى تطوير قدرات قوات هذه الدول للعمل جنبا إلى جنب مع قوات الحلف، بما فيها المساهمة في العمليات التي يقودها الحلف لمكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومساعدة تلك الدول على مواجهة التحديات المشتركة مع حلف الناتو[1].

لهذا بادر الحلف بفتح حوار مع دول الخليج العربية، بعد أن توفرت لديه عدد من الأسباب.

1-البيئة الأمنية المتغيرة: التي أفرزت تهديدات مشتركة لا يمكن مواجهتها بالجهود الفردية، من أبرزها ظاهرة الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الاتجار بالبشر، والأسلحة والمخدرات، وقد نظر الحلف إلى هذه التهديدات التي يتعين التصدي لها. أينما وجدت، إذ ستطال الدولة كافة.

2-التغير في مهام الحلف ذاته، إذ ازداد عدد أعضاء الحلف إلى 26دولة، وبدأ يضطلع بمهام حفظ السلام كثيرة في العالم.

وعلى مدار من الزمن، تمكن إطار مبادرة اسطنبول من خلق حوار استراتيجي بشأن عدد من القضايا الأمنية المشتركة، ولكن لابد من تكثيف هذا الحوار، وتعميقه من أجل رفع المبادرة إلى المستوى المتوقع.[2]وقد تجلت مظاهر التعاون الأمني الثنائي العملي، بين الحلف وبلدان منطقة الشرق الأوسط. على أن تبدأ بدول مجلس التعاون الخليجي، وتقدم المبادرة قائمة من الأنشطة الثنائية، التي يمكن للدول الاختيار منها.

[1] - سعد شبلي شاكر، **التحولات الإستراتيجية في الشرق الأوسط وأثرها في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي**،ط1:الأردن،دار الزهران للنشر والتوزيع،2014،ص134.

[2] - محمد علي النقيبي،**شراكة إستراتيجة بين الإمارات وحلف شمال الأطلسي**،مجلة الدفاع الوطني،العدد1،الإمارات العربية المتحدة،يونيو 2014،ص36.

1- تشجيع التعاون العسكري-العسكري.

2- مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والتعاون البحري.

3- المساهمة فيما يقوم به الحلف من أعمال لمواجهة التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها.

4- تشجيع التعاون في مجال الحدود.

5- تشجيع التعاون في مجال التخطيط لحالات الطوارئ المدنية.

وعلى الرغم من وجود العديد من أجه التعاون بين دول الخليج أعضاء مبادرة اسطنبول وحلف الناتو منذ إطلاق المبادرة عام 2004. فإن التحولات التي يشهدها العالم العربي منذ 2011م قد أكدت وبما لا يدع مجالا للشك صعوبة الفصل بين الأمن الإقليمي ونظيره العالمي، مما حتم على الجانبين تفعيل تلك الشراكة.[1]

وتعد الدبلوماسية العامة (الموجهة إلى الرأي العام).أحد الأبعاد المهمة للناتو حيث أنها تسمح بالتفاعل مع صانعي القرار وقادة الرأي العام والأكاديميين ووسائل الإعلام وذلك فرض توضيح وشرح السياسات الحالية للناتو. في المنطقة منذ بدئها مع الحوار المتوسطي و مبادرة التعاون باسطنبول .

-تساعد جهود الدبلوماسية العامة، على بناء الثقة المتبادلة وتصحيح التصورات الخاطئة.

-يهتم الناتو بأمن منطقة الخليج، ويسعى لإقامة تعاون وثيق مع دول المنطقة عبر مبادرة اسطنبول.

1- أشرف محمد كشك، **السياسات الغربية اتجاه الخليج العربي**، ط1:البحرين، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية الدولية والطاقة،2014،ص47.

بالنظر إلى مبادرة اسطنبول فقد تحقق الكثير خلال السنوات الأربع الماضية، فمنذ 2004

قام الناتو بتقديم قائمة سنوية بأنشطة التعاون العملية. التي أنجزها في المجالات المتفق عليها والتي يتم تقديمها إلى الدول المنضمة إلى مبادرة اسطنبول للتعاون والتي تشهد توسعا منذ تاريخ تدشينها.

-وفي 2007م زادت أنشطة التعاون العملي التي يقدمها الناتو إلى دول المبادرة اسطنبول بما يزيد على 100% كما وصل عدد الأنشطة العملية إلى 300 نشاطا في قائمة الأنشطة العملية السنوية عند نهاية عام 2007.

وتعد الكويت من الدول الناشطة في مبادرة اسطنبول، فقد كانت أول دولة من الدول التي وقعت اتفاقية أمن المعلومات مع الناتو.

كذلك أبرمت البحرين اتفاقية أمن المعلومات مع الناتو والتي وقعها الأمين العام للناتو مع

وزير الخارجية البحريني. خلال مؤتمر الدبلوماسية في المنامة في 24-أفريل-2008.

لقد قام الناتو بزيارة لتقدير الاحتياجات التدريبية في جميع دول مبادرة اسطنبول في مايو 2007م. كما عبر المسؤولين بهذه الدول عن اهتماماتهم بالتدريب والتعليم في المجلات التالية :أسلحة الدمار الشامل، ووضع خطط لمواجهة حالات الطوارئ والدفاع المدني الحرب على الإرهاب، أمن الحدود وإدارة الأزمات وقد بدأ مبادرة التعاون التدريبي للناتو وهي

إن دول الخليج تواجه تحديات أمنية وتهديدات مشتركة فالإرهاب والدول الفاشلة انتشار الأسلحة الدمار الشامل تؤثر على الجميع ولا يمكن احتواء هذه التهديدات بطريقة سهلة[1]

[1] - الأنباء، مرجع سبق ذكره، ص26.

وبسيطة بل لابد من إتباع مدخل تعاوني ومشترك للأمن، وهو المدخل المتعدد الأطراف الذي يقترحه الناتو.[1]

المبحث الثالث: مواقف دول الشرق الأوسط من مبادرات الناتو.

.لقد اختلفت الآراء وتباينت المواقف حول المبادرات التي طرحها حلف الناتو بين مواقف المؤيدة ومواقف معارضة

المطلب الأول: المواقف المؤيدة

1/موقف دول الخليج: عبرت غالبية مجلس التعاون الخليجي عن استعدادها لفتح حوار أمني إستراتيجي مع حلف شمال الأطلسي، وذلك إدراكا منها التحديات الأمنية الجديدة التي أوضحت بشكل جلي المعضلات البنيوية التي تعانيها معادلة الأمن الإقليمي في المنطقة، والتي تفرض بدورها مثل هذا التعاون.

وعزز ذلك كلا من الكويت والبحرين كانتا تتمتعان بصفة المراقب من خارج عضوية الناتو. حتى قبل عام2004.

وقد جاء ترحيب دول المنطقة بالشراكة الإستراتيجية مع الناتو، في البداية على استحياء عبر تصريحات تحدثت عن الحاجة الملحة لإقامة إطار جديد لأمن الخليج، تلعب فيه قوى دولية وإقليمية جديدة لأمن الخليج، أدوارا أكبر مقارنة بأدوار القوى الدولية التقليدية.

ومن ثم انطلق القبول الخليجي بتدشين شراكة إستراتيجية مع الناتو، من قناعة مؤداها أن دول الخليج لا تزال تفتقد إلى إيجاد معادلة للتوازن الإستراتيجي في المنطقة، لاسيما أن الحرب على العراق جعلت الخلل الإقليمي أكثر حدة، مما عزز توجه دول الخليج للاستمرار

[1] – الأنباء، نفس المرجع، ص26.

في اعتبار البعد الدولي هو الضامن الأقوى لأمنها مع دخول حلف الناتو في معادلة التفاعلات الإقليمية.[1]

ظهرت الديناميكية الجديدة في منطقة الخليج العربي، فرادى أو عبر مجلس التعاون الخليجي كأطراف فاعلة، وأبدت رغبة في مواجهة تحديات التغيير، ويأتي منح حلف الناتو دول مجلس التعاون الخليجي اهتماما خاصا، أمرا طبيعيا بالنظر إلى أهمية موقع هذه الدول الإستراتيجي في تلبية مصالح أعضاء الناتو، وكانت الأهداف المعلنة بشأن دول مجلس التعاون الخليجي الست في قمة اسطنبول هي التعاون العملي في مجال الدفاع والأمن بين الحلف وتلك الدول وذلك من خلال.

1-تعزيز التعاون في مجالات تخطيط الطوارئ المدني من خلال تقديم برامج التدريب في هذا المجال، في مجال التنسيق المدني والعسكري والاستجابة للأزمات في البحر والجو.

2-تقديم النصائح في مجالات الإصلاح الدفاعي والميزانيات العسكرية والتخطيط الدفاعي والعلاقات المدنية العسكرية.

4-تعزيز التعاون العسكري من خلال المشاركة في تدريبات عسكرية مختارة وأنشطة تدريبية وتعليمية مرتبطة بها.[2]

2/موقف إسرائيل.

شاركت إسرائيل في صوغ تقريرين إستخباراتيين، أعدتهما منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن تطوير الصواريخ وسباق التسلح النووي في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، تقوم إسرائيل بتوسيع نطاق علاقتها بمنظمة حلف شمال الأطلسي من أجل منع تهريب الأسلحة إلى الشرق الأوسط، والتعامل مع العبوات الناسفة التي تزرع على جوانب الطرق، ومكافحة

[1] – محمد بدري عيد، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] – سعد شاكر شبلي،مرجع سبق ذكره،ص136.

الإرهاب، وقال مسؤولون كبار في القدس وبروكسل أن التعاون العسكري بين إسرائيل، ومنظمة حلف شمال الأطلسي سيتم توسيعه في المستقبل القريب.

وخلال العام 2007م، عقدت مناقشتان على أعلى المستويات تناولتا موضوعي الصواريخ الباليستية والتهديد النووي في الشرق الأوسط، وشارك مسؤولون إسرائيليون كبار في كلتا المناقشتين، واستخدمت المعلومات التي قدمتها إسرائيل في إعداد تقريرين لمنظمة حلف شمال الأطلسي جرى توزيعهما على دول الحلف 26 وذلك في إطار الكفاح من أجل منع تهديد الأسلحة النووية والباليستية الدول المنظمة، وخصوصا في أوروبا.

ويمتد التعاون إسرائيل ومنظمة حلف شمال الأطلسي، أيضا إلى المجال العسكري الحرب على تهريب الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية عبر البحر الأبيض المتوسط. وخصوصا المنظمات الإسلامية المتطرفة. ويقيم ضابط الاستخبارات من سلاح البحرية الإسرائيلي في إيطاليا في الوقت الراهن. من أجل المساعدة في نقل المعلومات الإستخبارية التي يتم جمعها في إسرائيل لاعتراض السفن التي تنقل أسلحة لتلك المنظمات. وتخطط منظمة حلف شمال الأطلسي لاستخدام المعلومات الأمنية التي تملكها إسرائيل في مجال المتفجرات، وخصوصا العبوات الناسفة التي تزرع على جوانب الطرق، ومن المعرف أن الجيش الإسرائيلي أصبح مرجعا في هذا المجال نتيجة نشاطه في لبنان وقطاع غزة خلال 25 عاما الماضية.[1]

[1] – سمير صراص، **إسرائيل تشارك في المناقشات الأمنية لمنظمة حلف شمال الأطلسي**،مختارات من الصحف العبرية،العدد587،لبنان،5-12-2008،ص2،3.

المطلب الثاني: المواقف المعارضة.

1/موقف السعودية وسلطنة عمان.

التباين الخليجي– الخليجي إزاء الدور الجديد للناتو في أمن المنطقة، إذ لا يزال كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطار هذه المبادرة، ربما لرفضها وجود دور للحلف فيها، كما أن الدول الأربع الأخرى التي انضمت لمبادرة اسطنبول لا تتبع سياسة موحدة أو على الأقل منسجمة تجاه الحلف، وهو ما يعكس تباين رؤى دول الخليج فيما يتعلق. بمستقبل الأمن والأدوار الأطراف الدولية فيه، والأمر الجدير بالملاحظة في هذا السياق هو التداعيات المحتملة على للأزمة الدبلوماسية الخليجية–الخليجية على خلفية سحب ثلاث دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي سفرائها من قطر، منهما دولتان عضوتان في مبادرة اسطنبول وهما الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وما يمكن أن يتركه ذلك من تأثيرات سلبية محتملة على وتيرة وفعالية الشراكة بين دول الخليج والناتو في المستقبل.

–المخاوف الخليجية من غموض مصطلحات يطرحها حلف الناتو كالحوار والشراكة. اقتصار التعاون والتنسيق الأمني في إطار مبادرة اسطنبول على صيغة 28+1، أي التعاون مع الناتو كمنظمة جماعية مقابل تعاون ثنائي مع كل دولة خليجية على حدى.[1]

2/موقف إيران.

مما لاشك فيه أن دخول حلف شمال الأطلسي على خط التفاعلات في منطقة الخليج كانت له تداعيات عديدة على الأمن الإقليمي في تلك المنطقة، خاصة في ظل التحول الذي طرأ على إستراتيجية هذا الحلف –الناتو– من مستوى الحوار إلى مستوى الشراكة أكثر ديناميكية وعملية من ناحية، وفي ظل الخلل الذي تعانيه المنطقة والذي تم تكريسه بالغزو الأمريكي

[1] – محمد بدري عيد، مرجع سبق ذكره، ص6.

للعراق عام 2003. من ناحية أخرى فإن نمط توزيع القوة في الإقليم الخليجي يضيف إليها أو ينتقص منها الدور الجديد للناتو، وهذا ما ترفضه إيران لأنه يبعدها من الترتيبات الأمنية في المنطقة، ولأن الغموض يكتنف رؤية الحلف إلى مجمل الأمن الإقليمي الخليجي الذي يضم دول الإقليم الثمانية دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران. وانطلاقا من الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج العربي الذي يعد قوة مضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في مبادرة إسطنبول، فإنه بذات الوقت يعني تحديا للأطراف الأخرى وفي مقدمتها إيران لارتباط ذلك بشكل وثيق بالرؤية الإيرانية لأمن القومي الإيراني لأمن منطقة الخليج، وذلك جراء الانتشار العسكري الغربي في المنطقة، بما يهدد الأمن القومي الإيرانية.

في الأمور الآتية.

1-الواقع الإقليمي الجديد في منطقة الخليج العربي الذي فرضه الوجود العسكري الأمريكي والغربي عموما، ووجود العسكرية في أفغانستان وآسيا الوسطى، وفي ضوء ما أوجدته أحداث 11سبتمبر 2001م، من سيادة مبدأ الضربات الاستباقية ضمن ما أسمته الولايات المتحدة

الأمريكية الحرب على الإرهاب، بالإضافة لتداعيات الغزو الأمريكي للعراق 2003م، الذي كرس السياسة الغربية والأمريكية في القدرة على الوصول إلى المخزونات النفطية للمنطقة مع عدم السماح لأي قوة معادية بالاستفادة من المنطقة وثرواتها.

2-تعارض بين مهام حلف الناتو الجديدة، فيما يتعلق بقضايا مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومتطلبات الأمن القومي الإيراني التي ترتبط بطبيعة دور إيران الأمني في منطقة الخليج العربي، الذي يرى في الوجود الأجنبي في الخليج يعد انتقاصا واعتداءا على السيادة والمصالح القومية الإيرانية، وهذا يؤثر على طبيعة الارتباطات العالمية لدول الخليج العربي، وهو بذات الوقت يضمن هيمنة إيرانية كاملة على الأمن الخليجي، خاصة بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي، لهذا أدركت إيران أن وجود حلف

الناتو في مناطق نفوذها سواء في الخليج العربي أو آسيا الوسطى، ساهم في تقريب المواجهة مع حلف الناتو، خاصة أن إيران تسعى إلى امتلاك قدرات نووية، بالإضافة إلى استمرار تصنيفها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الدول الراعية للإرهاب، لذلك فإن الصراع بين الحلف وإيران قد أوصت الدراسة عن مركز البحوث السياسية في مجلس الشورى الإيراني بشأن الآثار التي يرتبها وجود حلف الناتو في المناطق المجاورة لإيران، وقد أوصت الدراسة صناع القرار في إيران بضرورة إيلاء أهمية كبرى لقد رأت الجيش الجديد. في العراق وحجمه ونوع الأسلحة التي يزودها حلف الناتو لهذا الجيش، بعد توصلت إلى النتائج الآتية.

1-إن وجود حلف الناتو بالقرب من إيران قد دخل مرحلة جديدة، إذ أدى وجود قوات الناتو في أفغانستان والعراق ودول آسيا الوسطى إلى التأثير على قرارات إيران الدفاعية.

2-إن الدول الأعضاء في حلف الناتو أصبحت تنتهج سياسة هجومية بدلا من السياسة الدفاعية التي كانت تنتهجها في السابق. ومن ثم فقد أصبح أي شعور بالتهديد مهما يكن صغيرا يواجه أحد أعضاء الحلف، أو أدى شعور يتعرض الأمن الجماعي لدول الحلف بالخطر من شأنه أن يوفر ذريعة لوجود عسكري وسياسي لقوات الناتو في منطقة التهديد.

منذ الثمانينات بدأ حلف الناتو يولي الاتجاه شرقا اهتماما كبيرا، ونظرا لأن إيران تمثل حلقة وصل بين منطقتين إستراتيجيتين هما أوراسيا والشرق الأوسط وهما هدف سياسة حلف الناتو الجديدة نحو الشرق، لذلك يتعين على إيران أن نشعر بالمزيد من القلق لوجود قوات الناتو بالقرب منها.[1]

لذلك فهناك عدة عقبات تحول دون تفعيل هذه المبادرات، حيث ما تزال العربية السعودية ترفض الانضمام إلى المبادرة، انطلاقا مما تراه عدم وضوح ما يقدمه الحلف، بالإضافة إلى

[1] – سعد شاكر شبلي،ص157.

تأكيدها أن أمن الخليج هو جزء من أمن الشرق الأوسط الذي يتعين تحقيق الاستقرار فيه أولا من خلال تسوية القضية الأم، وهي القضية الفلسطينية والصراع العربي–الإسرائيلي، وما تزال عمان تحدد رؤيتها لمبادرة اسطنبول في أن الاعتماد على قوى خارجية في قضايا الأمن يعني التبعية لهذه القوى، فضلا عن اعتبارات تاريخية وجغرافية من شأنها تفسير الموقف العماني.

ومن ناحية أخرى، لوحظ وجود رأي عام خليجي مغاير للسياسات الرسمية الخليجية وهو ما عكسه بعض استطلاعات الرأي ورؤى النخب الفكرية، التي أجمعت على أنه يتعين على حلف الناتو إدراك طبيعة ارتباط الأمن الخليجي بقضايا الأمن الإقليمي الأوسع تأثرا وتأثيرا ومن ذلك ضرورة أن يساهم الحلف في حل قضيتي فلسطين والعراق قبل الحديث عن أي ترتيبات مقترحة، وتمثل العلاقات الإسرائيلية–الأطلسية المتنامية معوقا مهما يمنع تطور هذه المبادرات، إذ في ظل المواقف الخليجية الرسمية التي تطالب إسرائيل بالالتزام تجاه الجانب الفلسطيني وفق قرارات الشرعية الدولية، فضلا عن وجود بعض الأطر المؤسسية غير الرسمية داخل تلك الدول تناهض التطبيع مع إسرائيل، فإن حكومات البلدان الخليجية الأربعة الأعضاء في مبادرة اسطنبول قد تجد ذاتها في مأزق بين متطلبات الشراكة التي قد تكون إسرائيل أحد أطرافها مستقبلا، وتأثير المؤسسات الشعبية الخليجية التي تعارض إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل قبل الوفاء بالإلتزاماتها تجاه الجانب الفلسطيني[1]

[1] – أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 ص57،58 .

استنتاجات الفصل الثاني.

هناك جملة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-شكلت أحداث 11سبتمبر 2001م منعطفا دوليا هاما أدى بالحلف إلى نقل مهامه من منطقة الأطلسي إلى الشرق الأوسط.

- ظهور تحديات أمنية جديدة على الساحة الدولية، ألزم حلف شمال الأطلسي التعامل معها.

-الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، من بين التحديات الأمنية التي يجب مكافحتها من طرف حلف الناتو.

- يسعى الحلف بإستراتيجيته الجديدة إلى بناء الديمقراطية ونشر حقوق الإنسان ومكافحة الهجرة الغير شرعية في منطقة الشرق الأوسط.

- طرح حلف الناتو عدة مبادرات من أجل الحوار والشراكة مع دول المنطقة وخاصة دول الخليج، وتعد مبادرة براغ واسطنبول من أهم مبادرات حلف الناتو التي تهدف إلى تطوير المنطقة وإحلال السلام؛ وكذلك تسعى لتقديم المساعدات في مجال العسكري والتدريب والعمليات الاستخباراتية ومكافحة القرصنة بالتعاون مع دول المنطقة.

- جاءت مواقف وردود أفعال الدول من المبادرات مختلفة ومتباينة بين مؤيد ومعارض.

- يبقى الهدف من هذه المبادرات السيطرة على منطقة الشرق الأوسط بطريقة مختلفة

وكذلك إشراك إسرائيل وتضييق على إيران.

الفصل الثالث:

تدخلات حلف الناتو في الشرق الأوسط .

المبحث الأول: أفغانستان.

المبحث الثاني: العراق.

إن ما سجله حلف الناتو من إسهامات في محاولته للتصدي للإرهاب و الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، يعد أمرا مهما خاصة بتعديل المادة الخامسة في 13 سبتمبر عام 2001م، والتأكيد عليها في أكتوبر من العام نفسه، غير أن العمليات الأولى التي تمت في أفغانستان أكدت على أن الدور الرئيسي لحلف الناتو. الذي كان يتوقعه البعض لم يصبح واقعا ملموسا، ومع هذا فقد زاد دور حلف الناتو، في البداية بسبب عملية المسعى الفعال ولاحقا بسبب تدعيمه وقيادته لقوات حفظ الأمن الدولية، على الرغم من حدوث تلك التطورات.في البداية بأفغانستان بحجة القضاء على الإرهاب ممثل بتنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن. ثم العراق بحجة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكل هذا يدخل في مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي صاغته الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة تقسيم المنطقة جغرافيا والسيطرة على منابع الطاقة. وكان تدخل حلف شمال الأطلسي في أفغانستان بقرار من هيئة الأمم المتحدة لمواجهة والقضاء على تنظيم القاعدة، أما تدخله في العراق فكان بطلب من الحكومة العراقية، من أجل مساعدة في التدريب والتنسيق والتنظيم في العمليات الإستخبارية.

وبهذا سنتناول في هذا الفصل تقييم أداء دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط بأهم مثالين لتدخله من خلال مبحثين، المبحث الأول تدخل الناتو في أفغانستان والخسائر التي تكبدتها جيوش الحلفاء،دون تحقيق النتائج المرجوة، والمبحث الثاني تدخل الناتو في العراق وأهم المشاريع التي قام بها من أجل إعادة إعمار العراق وتقديم المساعدات من مكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان.

المبحث الأول: أفغانستان.

بعد ساعات من وقوع أحداث 11سبتمبر أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا أدان فيه بقوة الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، ووصفت بأنها مأساة وتحد للإنسانية كلها، ودعا كافة دول العالم إلى العمل معا لتقديم مرتكبيها للعدالة بأقصى سرعة ومضاعفة الجهود لمنع حدوث مثلها مستقبلا. وعليه كان تنظيم طالبان هو المتهم الرئيسي في الحادثة فجاء تدخل الحلف للقضاء على الإرهاب.

المطلب الأول: أهداف التدخل

لقد كانت هجمات الحادي عشر سبتمبر هي أول علاقة مباشرة للحلف بالمنطقة ولم يدفع ملجأ القاعدة الآمن، في أفغانستان فقد استخدم حلف شمال الأطلسي المادة الخامسة لأول مرة في التاريخ. ولكنه مثل أيضا معطى مهما لأول عملية خارج البلاد في تاريخ حلف الأطلسي.

فقد نشر حلف شمال الأطلسي قوة لحفظ السلام تتكون من الآلاف من القوات شمال أفغانستان، وتعهد بمد تلك المهمة إلى الجنوب مضيفا المزيد من القوات، ومازالت مشاركة التحالف في تلك العملية مستمرة منذ ذلك الوقت ومازالت أفغانستان هي الأولوية الأولى للتحالف. وقد انضمت كافة دول الحلف البالغ عددها 28 دولة إلى الايساف قوة المساعدة الأمنية الدولية، بالإضافة إلى 16 دولة من غير حلف شمال الأطلسي من كافة أنحاء العالم[1].

لقد أفرز التوجه الأمريكي لمحاربة الإرهاب نزوعا جارفا نحو الهيمنة؛ وبات شعار مكافحة الإرهاب بعد 11سبتمبر هو البديل لشعار مكافحة الإرهاب الشيوعية، زمن الحرب الباردة. وبدأت السياسة الخارجية الأمريكية تحدث تحولا في السياسة الدفاعية، من كونها

[1] – الناتو والشرق الأوسط الكبير، المجلة،9سبتمبر 2010،/arb,majalla,com,/2010/09/article55131438

سياسة تقوم على مبدأ الاحتواء إلى سياسة دفاعية تقوم على مفهوم الهجوم الوقائي، وفي هذا السياق نفسه وبعيدا عن الوجه السافر لمفهوم الهجوم الوقائي، بدأت السياسة الخارجية الأمريكية حملة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. مطالبة بإحداث تغييرات في مناهج التعليم بدعوى أنها تشجع على التطرف وكراهية الآخرين. وبدأ العالمان العربي والإسلامي هما المستهدفين الأساسين من هذه الحملة، على اعتبار أن المتهمين باعتداءات 11سبتمبر من هذه الدول وقد فعلوا هذا بتحريض مبطن من ثقافة دولهم المختلفة وهي بهذه الخطوات أرادت وبتصور خاطئ عن الإسلام؛ منتج ثقافة هذه الدول وإفساح المجال لتكريس النموذج الثقافي الأمريكي، الذي يمثل الأساس الإيديولوجي للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة باعتباره الأرقى مقارنة بالثقافات الأخرى[1].

استندت الإدارة الأمريكية إلى القرار الصادر عن مجلس الأمن الرقم 1373، الداعي إلى مكافحة الإرهاب من أجل تجريد حملة عسكرية ضد تنظيم القاعدة، وزعيمه أسامة بن لادن المتمركز في أفغانستان، صحيح أن القرار المذكور كان يفترض العودة إلى مجلس الأمن في كل مرة تتم فيها حملة عسكرية أممية لاستصدار قرار جديد، مع ما يقتضي ذلك من تفسير وتبرير، بيد أن الإدارة الأمريكية بادرت إلى التحرك بسرعة تحت عناوين لافتة (محور الشر في العالم الذي يضم دولا وجماعات إرهابية، وعلى العالم أن يقف معنا في مكافحة الإرهاب، ومن ليس معنا فهو ضدنا.) كما أفصح الرئيس جورج بوش.

بدأت الحرب في السابع أكتوبر 2001م، بعد مرور 27 يوما على أحداث 11سبتمبر وسط استنهاض عالمي ضد الإرهاب، بعدما خاطب الرئيس الأمريكي الرأي العام في 20سبتمبر معلنا بداية الحرب على الإرهاب.

[1] – إبراهيم عبد الطالب، **الغزو الأجنبي لأفغانستان في القرون الثلاثة الأخيرة**،ط1،الأردن:دار غيداء للنشر والتوزيع،2009،ص238،237.

إن حربنا على الإرهاب بدأت مع القاعدة، ولن تنتهي إلا بعد العثور على كل مجموعة إرهابية على الكرة الأرضية، والعمل على توقيعها وهزيمتها، إن على الدول أن تقرر فيما إذا كانت تريد أن تكون معنا أو مع الإرهابيين.

باشرت القوات الأمريكية والبريطانية أولى مراحل الحرب حيث استخدمت سلاح الجو في قصف المدن الأفغانية، ومواقع حركة طالبان المسيطرة على الحكم في كابول والمتحالفة

مع تنظيم القاعدة، غير أن تحالف القوات الأمريكية مع المعارضة الأفغانية تمكن من السيطرة على العاصمة، وإسقاط طالبان، وتنظيم القاعدة في جبال أفغانستان عبر سلاح الجو، بيد أن هذه المطاردة لم تكن سهلة، وكان التورط الأمريكي ثم الأطلسي في الحرب الأفغانية المعقدة.

أخفق الرئيس الأفغاني حميد كرازي في بناء إدارة حكومية قادرة على السيطرة، على الرغم من الدعم الدولي له. بعد مؤتمر بون في ديسمبر 2001م، والذي جاء ليغطي الحرب وليوجد نظام حكم موال للغرب،

أما الأهداف الأمريكية للحرب فكانت متعددة.

أ-السيطرة على الممرات الأوروبية-الآسيوية، دون المرور بالأراضي الروسية أو الإيرانية، بالإفادة من الطريق البري يربط أفغانستان بأذربيجان وجورجيا. إنه طريق أنابيب النفط في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، بعدما باتت موسكو تشهر سلاح الطاقة في مواجهة الغرب الأوروبي والأمريكي.

ب-محاصرة النفوذ الإستراتيجي الروسي في وسط آسيا، والاقتراب من حدود الصين، وإقامة قواعد عسكرية أمريكية في الجمهوريات السوفياتية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى[1].

[1] - عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص82،80.

ج–الضغط على إيران لاعتبارات جيو إستراتيجية، ودفعها إلى التعاون مع واشنطن خصوصا وأنها كانت تناوئ حكومة حركة طالبان.

د–الضغط على منطقة الخليج بالتزامن مع تعظيم دور نفط بحر قزوين، في التجارة العالمية تمهيدا لإشراك دول الخليج في العمليات العسكرية اللاحقة تحت لافتة مكافحة الإرهاب[1]

ومن الثابت أن أمريكا تدأب منذ سنوات طويلة على تحجيم أو تقزيم أوروبا، وتستخدم في سبيل ذلك وسائل شتى منها سلاح التطرف الإسلامي الذي توجهه الإدارة الأمريكية، وليس أدل على ذلك من أكثر الجماعات الإسلامية تطرفا في العالم، نشأت وترعرعت في أجهزة المخابرات الأمريكية وأكثر مثال على ذلك أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، ونظام طالبان الذي استخدمته الولايات المتحدة لوقف الزحف السوفياتي باتجاه أفغانستان وبقية دول آسيا[2].

مهد مؤتمر بون الدولي لتحرك حلف شمال الأطلسي نحو أفغانستان، بصورة تدريجية في المرحلة الأولى أرادت الولايات المتحدة قيادة تحالف دولي في الحرب على أفغانستان كما في حرب الخليج الثانية، حصلت على مشاركة رمزية من أكثر من ثلاثين دولة، غير أن المشاركة الحقيقية كانت أمريكية–بريطانية، وهي التي شكلت انطلاقة قوات المساعدة الدولية إيساف بعد الإطاحة بحكومة طالبان.

بالتزامن مع هذا التحرك العسكري، أقر وزراء دفاع الحلف في اجتماع براغ 2002م خطة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد المجتمعين من تراجع دور الحلف عالميا إذا لم يتحرك بسرعة وبقوة.

[1] – نفس المرجع، ص81.

[2] – سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم**، ط2،مصر :نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2004ص81،

على الرغم من هذا التوجه الأطلسي الواضح، فإن الحلف لم يبدأ أولى عملياته في أفغانستان خارج الأراضي الأوروبية إلا أوت 2003. مستندا إلى تفويض الأمم المتحدة لقوات ايساف بتوسيع أعمالها لتشمل جميع الأراضي الأفغانية.

تولت بريطانيا أولا قيادة هذه القوات لمدة ستة أشهر، ثم تلتها تركيا، ثم ألمانيا، فهولندا.

وقد أعلن الحلف مهماته الإستراتيجية في أفغانستان على النحو الآتي

أ-تقييم العمليات العسكرية، والتحضير لها والعمليات الجارية في كابول.

ب-التوسع الجغرافي للقوات.

ج-الاستقرار الأمني

د-الانتقال وإعادة الانتشار بمرونة.[1]

المطلب الثاني: نتائج التدخل

إن التطبيق العملي لهذه المهمات كشف عن فشل الخطة الأطلسية، مع سيطرة حركة طالبان على الجزء الجنوبي من أفغانستان، وتحركها عبر الحدود الباكستانية-الأفغانية حيث تنتشر قبائل الباشتون في البلدين.

كان عدد قوات الناتو في البداية محدودا، وكان مقدرا لها أن تقوم بدور في الإعمار وليس القتال؛ ولكنها تورطت شيئا فشيئا في القتال ولم تعد قادرة على حسم المعركة لصالحها ولا الانسحاب الآمن من هناك، لأن الانسحاب أصبح يعني شهادة وفاة لحلف الناتو، وخطر

على الحضارة الغربية برمتها كما اعترف هنري كسنجر الذي قال، أن الهزيمة في أفغانستان والعراق تعني خسارة ثلاثة قرون من التفوق الغربي وقد قال كلاما شبيها بهذا كل من

[1] – عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص82،

الرئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير وكذا دوائر في مراكز الأبحاث الأوروبية والغربية، أكثر من هذا فإن الرئيس باراك أوباما، والذي جاءت به المؤسسة أصلا لكي ينقذ الغرب وأمريكا من هزيمة استراتيجية في العراق وأفغانستان، واعتبر أن المعركة الرئيسية مع الإرهاب في أفغانستان، ومن ثم فإن الفشل الأمريكي أو الانسحاب يعني فشل أوباما شخصيا وفشل المشروع الأمريكي الجديد برمته، أي هزيمة أمريكا بجناحيها الذي يمثلهما كل من إدارة جورج بوش السابقة وإدارة أوباما الحالية.إن عدد قوات الناتو شهدت تزايدا كبيرا في سنوات الأخيرة، خصوصا وعلى سبيل المثال فإن عدد قوات الناتو كانت في نوفمبر 2006م حوالي. 33 ألفا من الجنود، ووصلت إلى 62ألف جندي، وزيادة الجنود تعني أن هناك مزيدا من المصاعب والأهداف لم تتحقق بل إن هناك طلبات متزايدة من قادة الناتو لدول الأعضاء بزيادة عدد جنودها هناك لتصل إلى ضعف القوات الموجودة حاليا.

إن قائد قوات حلف الناتو الجنرال ستانلي ماكريستال، صرح لأحدى الصحف أن حركة طالبان بدأت تمارس نفوذها وقوتها فيما وراء معاقلها في الجنوب، وتشكل تهديدا مباشرا للمناطق المستقرة في الشمال والغرب. وأن الحركة بدأت في شن هجمات معقدة تجمع بين استخدام الألغام الأرضية والقنابل، وغارات تشنها مجموعات صغيرة من المقاتلين المسلحين بمستوى متقدم وطالب الرجل بإرسال 45 ألف جندي إضافي للحيلولة دون سيطرة طالبان الكاملة على أفغانستان.

إن دول الناتو المشاركة في الحرب ترفض حتى الآن إرسال المزيد من القوات. بل إن القوات الفرنسية والألمانية الموجودة داخل أفغانستان ترفض إرسال قواتها إلى المناطق الأكثر خطورة –جنوب أفغانستان–مثلا مما يدل على مدى الخطر الذي تمثله طالبان، وعلى تفكك إرادة القوى المشاركة في قوات الناتو[1].

1– محمد مورو، مأزق حلف الناتو في أفغانستان، www.almoslim.net/node/117388.

يعتبر قائد القوات الأمريكية في أفغانستان أن الإستراتيجية المتبعة حاليا هناك غير مجدية، وطالب في تقرير مرفوع للرئيس الأمريكي ضرورة تغيير تلك الإستراتيجية، وأن هناك ثلاث سنوات على الأقل تنتظر القوات الأطلسية في أفغانستان.

إن عدد العمليات ونوعيتها التي تقوم بها طالبان في أفغانستان، وبقراءة الإحصائيات عدد الجنود القتلى منذ عام 2001م وحتى الآن نجد أن هناك تصاعد سريع جدا في عدد القتلى والجرحى الغربيين والأمريكيين، وأن هذه الأرقام تتضاعف في السنوات الأخيرة، وكذا عدد العمليات التي تنفذها طالبان ومستواها من إقامة الكمائن إلى تحرير المناطق إلى تحرير الأسرى، إلى ضرب القصر الرئاسي، إلى قصف القوات الأمريكية، إلى الألغام الأرضية، إلى قطع الإمدادات. وهذا يعني تصاعد حركة طالبان وزيادة قوتها يوما بعد يوم بل وفشل كل العمليات التي كانت تستهدف استئصالها أو إضعافها.

ويعترف الجنرال ديفيد بيترايوس بأن الوضع الأمني في أفغانستان، يتدهور وأن الأعداء يحققون مكاسب وأن شهر أوت 2009م كان الشهر الأكثر دموية في تاريخ القوات الأمريكية في أفغانستان، ليصل العدد حوالي 796 جنديا، وهي أرقام تصل إلى حدود الخطيرة غير المحتملة بالنسبة للرأي العام الأمريكي، خاصة أن هناك أعدادا متزايدة من القتلى البريطانيين والألمان والفرنسيين والهولنديين والكنديين وغيرهم.

وكذا القتلى غير المرصودين من الشركات الأمنية التي يستأجرها الناتو للقيام بأعمال الحراسة مثلا[1].

ويمكن إجمال الصعوبات والتحديات الإستراتيجية داخل أفغانستان وخارجها التي أدت إلى الفشل على النحو الآتي:

[1] – نفس المرجع.

1-إشارة قادة الحلف إلى نقص القوات قياسا إلى طبيعة المهام الصعبة، خاصة وأن جزءا كبيرا من قوة التدخل الأطلسية غير مقاتل، ويقوم بأعمال لوجستية.

2-هناك حاجة إلى التجهيز في التسليح، مزيد من المروحيات وتجهيزات والاستطلاع والمدربيين لإعداد قوات الأمن الأفغانية.

3-رفض عدد من الدول الأعضاء في الحلف إرسال قوات أو مدربين إلى الولايات الأفغانية الجنوبية، حيث توجد معاقل حركة طالبان.

4-إخفاق الجيش الأمريكي في استمالة الأفغان جراء الاعتقالات التعسفية وتعذيب المساجين، ناهيك عن تراجع الوعود الغربية في إنماء واعمار بلاد الأفغان، التي صارت المكان الأول في العالم لانتاج المخدرات والإتجار بها.

5-إنتقاد الولايات المتحدة بعض حلفائها الذين يبقون قواتهم العسكرية بعيدة عن خطوط المواجهة، ودعوتها أوروبا في قمة الحلف بالعاصمة الرومانية بوخاريست في عام 2008 م إلى زيادة مشاركتها العسكرية.

6-بروز ظاهرة الخلاف بين دول الحلف على توفير الموارد البشرية في الحرب الأفغانية والأعمال الأخرى هذا بالإضافة إلى صعوبة الإتفاق على تأمين التجهيزات العسكرية، وتحديد قيادة القوات بعدما صار الحلف مترهلا أكثر من أي مرحلة ماضية.

7-إمتعاض روسيا من عدم التنسيق معها لمكافحة الإرهاب والإتجار بالمخدرات في أفغانستان، وبما يهدد أمنها، هذا فضلا عن تصاعد الأزمة السياسية مع الحلف [1]، والإدارة الأمريكية تحديدا، مع إعلان استقلال كوسوفو ووقوع حرب جورجيا، وإعلان القيادة الروسية تصديها للتوسع الأطلسي نحو الشرق. وقفت هذه الصعوبات والتحديات الإستراتيجية وراء.

[1] - عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص88، 89.

الفشل الأطلسي في أفغانستان وإن كانت الإدارة الأمريكية تحاول الخروج من هذا المأزق بمبادرات سياسية وأمنية خاصة بها[1].

المبحث الثاني: العراق

بعد احتلال أفغانستان حاول حلف الناتو إيجاد سبيل للدخول في العراق بعد أن عارضت تدخله عسكريا باقي الأعضاء إلا أنه أوجد طريقة من خلال تقديم المساعدات العسكرية والتدريبية، للجيش العراقي.

المطلب الأول: أهداف التدخل

يعد العراق أحد أطراف المنظومة الأمنية الإقليمية في منطقة الخليج العربي، ومازال يدخل في مشاكل عديدة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي. وأن اضطلاع حلف الناتو بدور ما في العراق من شأنه التأثير في مجمل المعادلة الأمنية، فقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية العضو الأبرز في حلف الناتو، على الاستمرار في تعاونها الوثيق مع العراق من أجل تعزيز المؤسسات السياسية والديمقراطية في العراق وإدامتها، والتعاون في تدريب قوات الأمن العراقية وتجهيزها وتسليحها، من أجل مكافحة الإرهاب المحلي والدولي والجماعات الخارجة عن القانون، بناء على طلب الحكومة العراقية.ويظهر نشاط الحلف وتحديدا منذ 2003 وذلك من خلال تدريب وحدات عسكرية عراقية، ودعم المؤسسات الأمنية والتنسيق بين دول الأعضاء في الحلف لتوفير ما يلزم من المعدات ومع قمة اسطنبول للحلف، التي شارك فيها رئيس الحكومة العراقية إياد العلاوي، تقرر إنشاء بعثة الناتو للتدريب في العراق على أن يشمل عملها الموظفين العسكريين ذوي الرتب العالية. وعليه أنشئ مركز تدريب وتعليم بهدف تأهيل القوات الأمنية العراقية، واللافت في هذا التدريب التركيز على ترسيخ القيم التي تميز القوات العسكرية التي تخضع لسلطة الديمقراطية. جرى تدريب آلاف الضباط

1- عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص94.

العراقيين، وتقديم العسكرية وذخائر للجيش العراقي في العام 2004 أسس الحلف كلية الدفاع الوطني في بغداد التي تشمل كلية الأركان المشتركة (إعداد برامج دراسية لضباط الأركان)، والمدرسة الحربية (مسؤولية تدريب الضباط) ومدرسة الدفاع الوطني (تأهيل الضباط)[1].

بعد انتهاء حرب العراق عام 2003م وافق الحلفاء خلال قمة اسطنبول 2004م على تشكيل بعثة تدريب –العراق. والتي تألفت من قوات أمريكية وأخرى متعددة الجنسيات منها الأردنية وإماراتية ومصرية، بناء على طلب من الحكومة العراقية المؤقتة وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1546، والتي انحصرت مهمتها في تدريب وبناء وتطوير هياكل ومؤسسات قوات الأمن العراقية في الفترة 2004–2011. دون أن يكون لها أية مهمات قتالية، وبعد انتهاء نشاط البعثة رسميا في 2011، تحولت علاقة الناتو بالعراق إلى برنامج شراكة دائمة ابتداء من عام 2012، والذي يهدف إلى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة العابرة للحدود، بالإضافة إلى حماية البنية التحتية لمصادر الطاقة في الدول العراقية[2].

واستنادا لذلك تواجدت بعثة لحلف الناتو في بغداد وكانت تضم 165شخصا بينهم 24 مدربا للمساعدة في تدريب 910 من الضباط العراقيين سنويا. بعد أن وافق مجلس حلف الناتو طلب ممثل بولندا في 2003 باعتباره قائد فرقة القوات المتعددة الجنسيات العاملة في وسط العراق وجنوبه، بأن يقدم الناتو إلى تلك القوات خدمات في مجالات الاستخبارات والدعم اللوجستي. ومساعدة تحرك تلك القوات والتنسيق ودعم المواصلات الخاصة بتلك القوات، إذ أشرف حلف الأطلسي على كليتي الأركان والدفاع الوطني العراقيتين تدريبا وتنظيما وتنظيرا. وينبغي التأكيد على أن رؤية الحكومة العراقية للجيش العراقي تتطابق ورؤية الناتو في هذا

[1] – عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2] – خير سالم ذيابات، دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1990–2013،العدد1، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد 43،2016، ص44.

الشأن؛ وقد اشترط الحلف في أداء دوره الجديد بالعراق إلى طلب الحكومة العراقية رسميا مساعدة الحلف في تدريب القوات العراقية، ففي عام 2004 طلبت الحكومة العراقية المؤقتة من حلف الناتو، بإيعاز من الإدارة الأمريكية، أن يضطلع بالدور التدريبي العسكري في العراق، وذلك بهدف تخفيف الضغوط عن القوات الأمريكية قبل انسحابها من العراق، وقد استجاب الناتو لطلب الحكومة العراقية وفقا لقرارات صدرت عن قمة اسطنبول عام 2004 فتم إنشاء بعثة من 50 ضابطا أول الأمر، ثم زاد العدد منذ 2005 إلى 360 ضابطا بهدف تدريب ألف ضابط عراقي داخل العراق، و 500ضابط خارج العراق كل عام.بالإضافة إلى إنشاء مركز عراقي للتعليم والتدريب والعقيدة العسكرية ويقوم هذا المركز بالتنسيق مع وزارة الدفاع العراقية بإعادة افتتاح كلية القادة والأركان وإعداد الخطط النهائية لإنشاء كلية حرب عليا، كما قامت النرويج بتدريب أعداد من الضباط والقادة العراقيين في مجالات عديدة في مركز النرويج للحرب المشتركة التابع للناتو[1].

إن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على إشراك حلف الناتو، في مهمات محددة في إطار رؤيتها للدور الجديد للناتو في العراق. والذي يتجسد في

أ–تتولى الوحدات التي يرسلها الحلف المراقبة الجوية والرصد، والاستطلاع لتحديد مواقع المقاومة العراقية، على يتم ربطها بغرفة استقبال رئيسية تخضع للقيادة الأمريكية.

ب–عدم إرسال قوات عسكرية من قبل الحلف دفعة واحدة إلى العراق.

ج–أن لا تشارك فرنسا في المهام العسكرية، التي سيقوم بها الحلف في مواجهة المقاومة العراقية، وأن يقتصر دورها على تأمين ودعم البعثات الدولية الإنسانية، وموظفي الأمم

[1] – سعد شاكر شبلي، نفس المرجع ،ص161، 162.

المتحدة، ويتضح من تلك الرؤية أن هناك دورا محددا تراه الولايات المتحدة للحلف في منطقة الخليج والعراق بما لا يمثل تهديدا مستقبليا لمصالحها[1].

أعلنت دول حلف الناتو أنها قد جمعت الأموال اللازمة لبعثة تدريب القوة الأمنية في بغداد؛ وتم افتتاح أكاديمية العسكرية في الرستمية بهدف تدريب نحو 900عسكري عراقي من الرتب المتوسطة، وكبار ضباط العراق كل عام. وفيما يتعلق بالدول الأعضاء في حلف الناتو، التي لا ترغب في إرسال أفراد إلى بغداد، فإنها تمول عمليات لتدريب أفراد الجيش العراقي، خارج البلاد وقد تبرعت الدول الأعضاء في حلف الناتو بما قيمته 100 مليون يورو من الأسلحة، والمعدات للقوات المسلحة العراقية.

وبهذا فإن مهمة حلف الناتو التدريبية في العراق بعد عام 2003م شهدت ثلاث مراحل هي:

1-إنشاء البعثة التدريبية التي ترأسها الجنرال ديفيد بترايوس، بالإضافة إلى وظيفته الأصلية كقائد للقوات المتعددة الجنسيات في العراق.

2-تحديد أهداف البعثة بتدريب قوات الأمن العراقية.

3-توسيع المساعدة التدريبية، إذ أضيفت إلى مهمة التدريب مهمة تنسيق استلام دفعات الأسلحة الخفيفة والذخائر الممنوحة لقوات الأمن والجيش العراقي[2].

1- محمد حسون، مرجع سبق ذكره،ص516،515.

2 - إبراهيم إسماعيل كاخيا، **الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو**، مجلة الفكر السياسي، العدد33، سوريا:المؤسسة العربية لتوزيع المطبوعات،2009،ص226.

المطلب الثاني: نتائج التدخل

ومن جراء تردي الوضع الأمني وتصاعد حدة الأحداث في العراق، أثناء تواجد القوات العسكرية الأمريكية جراء تنامي دور المقاومة العراقية، وبروز التشابكات والتقاطعات في البيئة الإقليمية للعراق. بحكم انتمائه العربي وجواره الإقليمي غير العربي جعله يكون معرضا للتأثيرات الإقليمية على مستوى الساحة الداخلية للبلاد، لاسيما وأن تداعيات الغزو الأمريكي واحتلال العراق قد زاد من الخطورة في تدهور الأوضاع، مما أدى لحدوث الفوضى في العراق وجعل من منطقة الشرق الأوسط أمام العديد من المخاطر بفعل التدخل في الشأن العراقي من قبل الأطراف الدولية وبعض الأطراف الإقليمية، فأصبحت العراق ساحة تصفية حسابات بين تلك الأطراف الإقليمية والولايات المتحدة، اختلطت الأوراق الإستراتيجية في المنطقة[1].

إن تغير مهام حلف الناتو في العراق إلى مهام قتالية انطلاقا من التطورات الإقليمية، فإن ذلك قد يتطلب وجودا كثيفا للحلف داخل العراق. قد يصل إلى حد بناء قواعد عسكرية دائمة بما يعني ظهور معادلة أمنية إقليمية جديدة، إذ إن دول مجلس التعاون الخليجي لن تواجه إيران فحسب، وإنما تواجه أيضا العراق الجديد الذي تدعمه الولايات المتحدة وحلف الناتو.

إن طرح مسألة انضمام العراق إلى عضوية حلف الناتو، يشكل مأزقا لدول الخليج العربي أعضاء مبادرة اسطنبول، التي ما تزال لديها مشاكل مع العراق وتحديدا الكويت، التي كانت سببا رئيسا في معارضة فكرة انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي.

وجود حلف الناتو في العراق، سواء من خلال قواعد أو بموجب اتفاقية، من شأنه أن يمثل بداية ثغرة أطلسية في المنطقة العربية، تلك التي يعدها الحلف مرتكزا لما يطلق عليه الشرق الأوسط الكبير. إذ إن مبادرة إسطنبول في هذه الحالة لن تستهدف تهديدات أمن دول

[1] – سعد شاكر شبلي،مرجع سبق ذكره،ص169

الخليج العربي، وإنما ستكون جزءا من معادلة أمنية أوسع في العراق، وهو أحد أهم مرتكزاتها، وهذا ما يجعل دور الحلف مكملا لأدوار أخرى تخدم المصالح والأهداف الأمريكية والأطلسية معا، بما يعني ذلك من تداعيات سلبية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تلتقي مصالحها مع مصالح تلك الدائرة الأوسع.

إن مبادرة اسطنبول جاءت تكريسا لتوجهات القوى الكبرى، التي لا تتعامل مع أمن منطقة الخليج العربي كقضية منفصلة. ومحور للتفاعلات الإقليمية والدولية، إذ يتم دائما دمج تلك القضية في مجمل قضايا الشرق الأوسط عموما، ومنها قضية الصراع العربي– الإسرائيلي، إذ إن توجه الحلف الجديد تجاه منطقة الخليج يعد جزءا من التحالف الأوسع في منطقة الشرق الأوسط، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بإستراتيجية حلف الناتو، وهذا ما سعى حلف الناتو له دائما عبر تقسيم المنطقة العربية إلى نظم أمنية فرعية، غير متكاملة ودليل ذلك الحوار المتوسطي الذي بدأ منذ عام 1994م ومن ثم مبادرة اسطنبول لعام 2004م اتجاه دول الخليج العربي، وهذه الإستراتيجية التي يتبعها حلف الناتو، وحتى أمن الدول العربية في شمال إفريقيا. لهذا كان توجه حلف الناتو تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بخطى حثيثة في ظل النظرة التي تفرض تحمل دول مجلس التعاون الخليجي لتكلفة النفقات الدفاعية التي يوفرها الحلف، أي ينبغي أن تكون المنفعة متبادلة، مع عدم وضوح هذه النظرة من قضية الأمن الإقليمي الخليجي[1].

[1] – نفس المرجع، ص167.

إستنتاجات الفصل الثالث:

هناك جملة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي هزت قوة الاقتصاد الأمريكي وهيبتها، فقد دعت الولايات المتحدة إلى تحالف دولي جديد لمقاومة ما سمته الإرهاب الدولي. فبدأت العمليات العسكرية في أفغانستان، ودارت على مستويات ومراحل مختلفة أدت إلى تدمير القوة العسكرية للقاعدة وطالبان.

– الأهداف الرئيسية وراء تدخل حلف الناتو في أفغانستان والعراق كانت متمثلة في تأمين تدفق الطاقة للدول المصنعة، والسيطرة على منابع النفط، وتضييق الخناق على إيران والمحافظة على أمن إسرائيل.

–الخسائر والهزيمة التي تلقاها جيش الحلفاء، أدت بالكثير من الدول إلى الانسحاب.

– تعد الولايات المتحدة هي أكثر ممول لنفقات الحرب في أفغانستان والعراق.

– تفاقم حجم المشاكل في العراق، لهذا بادر حلف الناتو بتقديم مساعدات للجيش العراقي في مجال التدريب والاستخبارات والتنظيم.

– انتهاج حلف الناتو عدة استراتيجيات اتجاه أفغانستان والعراق، من أجل إضعاف المقاومة الفلسطينية وتمكين إسرائيل في المنطقة.

خاتمة

خاتمة

لقد أوجب الخطر السوفياتي تكوين حلف من أجل وقف المد الشيوعي، لهذا لجئت الدول الأوروبية للاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية لعدم تحصلها على الإمكانيات والمؤهلات الكافية للرد أو المواجهة، فتحالفت وكونت حلف شمال الأطلسي حيث تتوافق جل مبادئه وأهدافه مع منظمة الأمم المتحدة.

وتعتبر هجمات 11سبتمبر 2001، النقطة الفاصلة في تطور استراتيجية نحو منطقة الشرق الأوسط من خلال تفعيل المادة الخامسة، حيث يرى الحلف أن التحديات التي تواجهه لم تعد متمركزة في أوروبا، حصريا وإنما من الناحيتين الشرقية والجنوبية، خاصة حوض المتوسط والشرق الأوسط.

تبنى حلف شمال الأطلسي استراتيجية جديدة ما بعد 11سبتمبر، وذلك بطرح مفاهيم استراتيجية جديدة، والتي حددت إطار العمل الجديد والتوجهات الكبرى الجديدة لحلف الناتو كتحديد مهامه ووظائفه الجديدة لمواجهة التحديات الأمنية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط.

الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، من بين التحديات الأمنية الجديدة التي يجب مكافحتها من طرف حلف الناتو. كما يسعى الحلف باستراتيجيته الجديدة إلى بناء الديمقراطية ونشر حقوق الإنسان ومكافحة الهجرة الغير شرعية في منطقة الشرق الأوسط.

طرح حلف الناتو عدة مبادرات من أجل الحوار والشراكة مع الدول المنطقة، وتعد مبادرة براغ واسطنبول من أهم المبادرات التي تهدف إلى تطوير المنطقة وإحلال السلام، وكذلك تسعى لتقديم المساعدات في مجال العسكري والتدريب والعمليات الاستخباراتية ومكافحة القرصنة مع دول المنطقة لكن كل هذه تمثل تمهيدات إستراتيجية للتدخل وتوسيع صلاحيات الناتو. فالدورالذيلعبهحلفالناتو في منطقة الشرق الأوسط ومحاولة الحفاظ على المصالح

الغربية و ذلك بتفعيل المادة الخامسة التي سمحت لحلف الناتو بتوسيع صلاحياته خارج حدوده الجغرافية باتجاه منطقة الشرق الأوسط. وعليه كان تدخل الناتو في الشرق الأوسط بحجة القضاء على التنظيمات الإرهابية، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ونشر الديقراطية وحقوق الإنسان كلها قيم تحالفت واشتركت من أجلها دول الأعضاء، في إطار الإستراتيجية الجديدة للحلف التي مفادها تطوير النظم الأمنية.

– عملية إقامة نظام إقليمي تستوجب تكاثف الجهود، والتعاون من خلال بناء شراكات ومبادرات الأمنية وهذا ما سعى إليه حلف شمال الأطلسي بطرحه مبادرة براغ واسطنبول.

فالإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو منحته سلطة التدخل في الحالات التي يرى أنها تمثل انتهاكات لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والتي تمثل تهديدا للمصالح الأمنية للدولة، بما في ذلك إعاقة تدفق الموارد الحيوية إلى الدول الأعضاء كالبترول وهو ما يعني بشكل أو بآخر إحلال حلف الناتو كمؤسسة عسكرية بديلة عن مجلس الأمن ومؤسسات الشرعية الدولية الأخرى في التدخل في المشاكل والأزمات القائمة وإدارتها وفق المصالح الأمريكية ومصالح الدول الأعضاء في الحلف، وهو ما سيؤدي إلى انتقال ساحة عمليات الحلف من الساحة الأوروبية التقليدية إلى مناطق أخرى في العالم. تأتي في مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، حيث أن الثروة النفطية في منطقة الشرق الأوسط كانت وستظل في صلب الاستراتيجية الأطلسية ومصالحها الحيوية، ومن ثم ستظل واقعة تحت ضغط التهديد في محاولة لاحتواء هذه الثروة.

– لقد أوضحت الاستراتيجية الجديدة للناتو عن استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الحلف الناتو، واعتبار القوة العسكرية الأداة الرئيسية لضمان هذه، ولذلك فقد تحول الحلف من تنظيم عسكري صرف إلى قوة عسكرية وسياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة قوى العالم الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة على النظام العالمي.

– إن استمرار وتماسك الحلف مرهون بقوة الولايات المتحدة وقدرتها على السيطرة والهيمنة العالمية التي سعت إليها من خلال بناء استراتيجية الجديدة للحلف. حيث تهدف الولايات المتحدة من وراء الناتو إلى الاحتفاظ بقيادتها للعالم والتي ترى في أوروبا أحد مفاتيحها المهمة.

– يعتبر تدخل الحلف في أفغانستان قد سجل فشلا ذريعا مقارنته بتدخله في العراق.

– إن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت خلق المسوغات والمبررات لبقاء الناتو وتطويره بدلا من تفكيكه وإلغائه كما استطاعت أن ترسم إستراتيجة تضمن فاعليته والحاجة إليه بما يضمن استمراره، بخلق صيغ جديدة. وانتهاج عدة استراتيجيات اتجاه أفغانستان والعراق من أجل إضعاف المقاومة الفلسطينية وتمكين إسرائيل في المنطقة.

الملاحق

لاتفاقية حلف شمال الأطلسي

The North Atlantic Treaty Articles

واشنطن، 4 أبريل، عام 1949

يؤكد أطراف هذه الاتفاقية، من جديد، إيمانهم بأهداف ومبادئ، ميثاق الأمم المتحدة، ورغبتهم في العيش مع كل الشعوب، والحكومات، في سلام. وتؤكد الأطراف، إصرارها على حماية الحرية، والتراث المشترك، وحضارة شعوبهم، التي تقوم على أسس ومبادئ الديموقراطية، والحرية، الفردية، والنظام والقانون. وهم يسعون لترسيخ الاستقرار والرخاء، في منطقة شمال الأطلسي، مصممين على توحيد الجهود، من أجل الدفاع الجماعي، وحماية وصيانة السلام والأمن، وبناء عليه، فقد اتفقوا على هذه الاتفاقية وهي:

المادة 1:

يلتزم الأطراف بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، بتسوية كل حالة نزاع دولي، يكونون طرفاً فيها، بالطرق السلمية، وبالتالي لا يتعرض السلام والأمن الدوليان، والعدالة للخطر، كما يلتزم الأطراف أيضاً، بالتخلي عن أي تهديد بالقوة، أو استخدامها، في علاقاتهم الدولية، بشكل يتناقى مع أهداف الأمم المتحدة.

المادة 2:

سوف تساهم الأطراف، في استمرار تطور علاقات السلم، والصداقة، الدولية في الوقت الذي يدعمون فيه مؤسساتهم الحرة، وتحقيق فهم افضل للمبادئ والأسس التي تقوم عليها، هذه المؤسسات، كما ينشدون ويشجعون، عوامل التضامن، والرخاء، وهم يسعون في سياستهم الاقتصادية الدولية، إلى تجنب الخلافات والمتناقضات، وتشجيع ودعم التعاون الاقتصادي، بين كل الأطراف فردية أو جماعية.

المادة 3:

ولتحقيق أهداف هذه الاتفاقية، بشكل أفضل، يعمل الأطراف، فرادى ومجتمعين، من خلال الاعتماد الذاتي الفعال، والدائم، والدعم المتبادل، على تحقيق قوة مقاومة، وقناعة ذاتية، ومشتركة، ضد الهجمات، والاعتداءات المسلحة، والاستمرار في تطوير ذلك.

المادة 4:

يتشاور الأطراف مع بعضهم البعض، عند إحساس أي منهم، بأن سلام المنطقة، أو الاستقلال السياسي، وأمن أحد الأطراف، مهدد.

المادة 5:

يتفق الأطراف، على أن أي هجوم، أو عدوان مسلح، ضد طرف منهم، أو عدة أطراف، في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر عدوانا عليهم جميعا، وبناء عليه، فإنهم متفقون على أنه، في حالة وقوع مثل هذا العدوان المسلح، فإن على كل طرف منهم، تنفيذاً لما جاء في المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، عن حق الدفاع الذاتي عن أنفسهم، بشكل فردي أو جماعي، تقديم المساندة والعون للطرف، أو الأطراف، التي تتعرض للهجوم، باتخاذ الإجراءات الذاتية، بالتعاون مع الأطراف الأخرى، دون تأخير. بما في ذلك استخدام قوة السلاح، التي يرى أنها لازمة لإعادة الأمن، إلى منطقة شمال الأطلسي، وتأكيده.

ويتم إبلاغ مجلس الأمن، دون تأخير، بكل هجوم وعدوان مسلح، وكل الإجراءات المضادة المتخذة تجاهه. ويتم وقف الإجراءات، بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للخطوات الضرورية، لإعادة، واستقرار السلام والأمن الدوليين.

المادة 6:

طبقاً لمفهوم المادة "5"، فإنه يعتبر أي عدوان، أو هجوم مسلح، على طرف أو أكثر:

أ. كل عدوان أو هجوم مسلح، على أي منطقة، لأحد الأطراف، في أوروبا وأمريكا الشمالية، أو القسم الجزائري من فرنسا، ومنطقة تركيا، أو إحدى الجزر الخاضعة لمنطقة سيادة أحد الأطراف، في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان.

ب. العدوان أو الهجوم، على قوات مقاتلة أو سفن أو طائرات أحد الأطراف، في هذه المناطق، أو عبر مجاله الجوي، أو مياهه الإقليمية، أو إحدى المناطق بأوروبا، أو في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان، حيث كانت قوات احتلال أحد الأطراف، تتمركز لفترة، كانت اتفاقية شمال الأطلسي فيها نافذة، أو سارية المفعول.

المادة 7:

هذه الاتفاقية لا تمس ولا يمكن أن تفسر، بأنها تؤثر على حقوق وواجبات الأطراف، الأعضاء في الأمم المتحدة، المترتبة على ميثاقها، كما لا تمس في المقام الأول، مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ولا يمكن أن تفسر على مثل هذا المنوال.

المادة 8:

يعلن كل طرف، أنه لا توجد التزامات دولية حاليا بينه وبين أطراف أخرى، أو دولة ثالثة، تتعارض مع لوائح وبنود هذه الاتفاقية. ويلتزم بعدم التعهد أو التورط، في أي التزامات دولية، تتناقض مع هذه الاتفاقية.

المادة 9:

يقوم الأطراف، بتشكيل وتكوين مجلس، يتم فيه تمثيل كل منهم، لبحث ودراسة قضايا تنفيذ هذه الاتفاقية، ويتم تشكيل وبناء هذا المجلس، بحيث يمكن أن يجتمع في أي وقت، وعلى وجه السرعة. ويقوم المجلس، بتكوين هيئات وأجهزة تابعة، طالما كان ذلك ضرورياً، وبصفة خاصة، يقوم دون تأخير، بتشكيل لجنة دفاعية، تتولى مهمة التوصية بالإجراءات الخاصة، بتنفيذ المادتين (3، 5).

المادة 10:

يمكن للأطراف، من خلال قرار جماعي، أن يطلبوا من كل دولة أوروبية أخرى، يكون بإمكانها مساندة مبادئ هذه الاتفاقية، والمساهمة في تحقيق أمن منطقة شمال الأطلسي، الانضمام إلى الحلف. وكل دولة يتم دعوتها، على هذا النحو السابق، يمكنها من خلال إيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة، أن

تصبح عضوا في هذه الاتفاقية. وتقوم حكومة الولايات المتحدة بدورها بإحاطة كل طرف علماً، بتقديم مثل هذا المستند لها، وإيداعه لديها، (وثيقة ومستند الانضمام).

المادة 11:

يقوم الأطراف، بالتصديق على الاتفاقية وإقرارها، بالأسلوب الذي يتمشى مع دستورهم، ثم يقومون بتنفيذ بنودها ولوائحها. ويتم إيداع وثائق ومستندات التصديق، بأسرع ما يمكن، لدى الولايات المتحدة، والتي بدورها تقوم بإحاطة كل الدول الأخرى، الموقعة على الاتفاقية، بكل عملية إيداع تتم، لديها. وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، وتصبح سارية المفعول، بين الدول المصدقة عليها، بمجرد إيداع غالبية الدول الموقعة على الاتفاقية، وثائق التصديق. بما في ذلك، وثائق تصديق كل من : بلجيكا – المملكة المتحدة – فرنسا – كندا – لوكسمبرج – هولندا – الولايات المتحدة. أما بالنسبة لدول أخرى فتصبح سارية المفعول بالنسبة لهم، في يوم إيداع وثائق تصديقهم، على الاتفاقية لدى الولايات المتحدة[1].

المادة 12:

بعد عشر سنوات من سريان المعاهدة، أو في أي وقت آخر، سوف يقبل الأطراف، بناء على طلب أحدهم، إجراء مشاورات، بشأن إعادة مراجعة المعاهدة، ودراساتها، في ظل الظروف التي تؤثر فيما بعد، على سلام وأمن منطقة شمال الأطلسي. أو بناء على أي تطوير قد يطرأ على الاتفاقيات الدولية، والإقليمية، وذلك من أجل الحفاظ على، السلام والأمن الدوليين، في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

المادة 13:

بعد فترة سريان وتطبيق للمعاهدة، لمدة عشرين عاماً، يحق لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية. وذلك بعد عام من تقديم إنذار ، أو إخطار بذلك لحكومة الولايات المتحدة، التي تقوم بإحاطة حكومات الأطراف الأخرى، علماً، بإيداع كل ما يبلغها من إخطارات، وإنذارات.

المادة 14:

تودع الاتفاقية، في سجلات ومحفوظات، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعتبر نصيبها الإنجليزي والفرنسي، صحيحين، وبنفس الدرجة، وسوف يتم إيداعها، في أرشيف حكومة الولايات المتحدة، حيث تقوم بإرسال نسخ معتمدة، من الاتفاقيات لحكومات الدول الأخرى الموقعة، على الاتفاقية.

---

[1] بدأ سريان المعاهدة في 24 أغسطس 1949 بعد إيداع تصديقات كل الدول الموقعة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب:

1. بن عيسى، لزهر: **انعكاسات أحداث 11سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط**، ط1: مصر، مكتبة الوفاء القانونية، 2015.
2. حسين،السيد عدنان: **التوسع الأطلسي**، ط1: لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2009.
3. شاكر، سعد شبلي: **التحولات الإستراتيجية في الشرق الأوسط**، ط1: الأردن، دار الزهران للنشر والتوزيع، 2014.
4. شكري، محمد عزيز: **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، الكويت: مجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978.
5. شيبي، لخميسي: **الأمن الدولي**، ط1: مصر، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010 –أبو الخير، مصطفى: **النظرية العامة للأحلاف العسكرية**،ط1: مصر، ايتراك للنشر والتوزيع، 2005.
6. عبد الطالب، إبراهيم: **الغزو الأجنبي لأفغانستان في القرون الثلاثة الأخيرة**،ط1: الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2009.
7. كشك، أشرف محمد: **السياسات الغربية اتجاه الخليج العربي**، ط1: البحرين، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة،
8. الكعود، إسراء شريف: **أضواء دولية على شؤون الشرق الأوسطية**، ط1: عمان، دار الدجلة، 2014.
9. اللاوندي، سعيد: **أمريكا في مواجهة العالم**، ط1: مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
10. المخادمي، رزيق عبد القادر: **الشرق الأوسط**،ط1: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

11. مودي، جو: **أزمة شنغن في إطار الربيع العربي، المتوسطي**: الأردن، دار الفضاءات للنشر والتوزيع، 2012.

12. ميدكالف، جينفر: **حلف الناتو**، ط1: مصر، دار الفاروق، 2009.

13. وهبان، أحمد ومرسي، ليلى: **حلف شمال الأطلنطي**، مصر: دار الجامعية الجديدة، د س ن.

المذكرات:

14. تباني، وهيبة: **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة مولود معمري، 2014.

15. حمزاوي جويدة، التصور الأمني، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2010-2011.

16. زاوي، رابح: **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط**، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة مولود معمري، 2013-2014.

17. العلمي، حفيظة: **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، 2014-2015.

18. الكلوب، وائل محمود: **دور الإرهاب في السياسة الخارجية نحو الشرق الأوسط بعد 11سبتمبر**، منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

المجلات:

بريجسكي، زينو: «**أجندة جديدة نحو شبكة أمن عالمية**» foregn affairs، العدد9، 10-2009.

19. جاد، عماد: «**حلف شمال الأطلسي: توسع الحماقة**»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 1998.

20. حسون، محمد: «**إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة**»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد1، المجلد 24، 2008.

21. ذيابات، خير سالم: «**دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1990-2013**»، العدد1، دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد43، 2016.

22. زبير، سلطان: «**الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو**»، مجلة الفكر السياسي، العدد33، المؤسسة العربية السورية، سوريا، 2009.

23. صراص، سمير: «**إسرائيل تشارك في المناقشات الأمنية لمنظمة حلف شمال الأطلسي**»، مختارات من الصحف العبرية، العدد587، لبنان، 5-12-2008.

24. عودة، جهاد: «**الأسس الفكرية لتوجهات حلف الناتو إزاء الشرق الأوسط** »مجلة السياسة الدولية، العدد109، مؤسسة الأهرام،2005، المجلد.

25. كاخيا،إبراهيم إسماعيل: «**الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو**» مجلة الفكر السياسي، العدد33، المؤسسة العربية لتوزيع المطبوعات، سوريا، 2009.

26. كشك، أشرف محمد عبد الحميد: «**تطور الإقليمي الخليجي منذ عام 2013**».

27. كشك، أشرف محمد: «**حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات**»، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام.

28. النقيبي، محمد علي: «**الشراكة إستراتيجية بين الإمارات وحلف شمال الأطلسي**»، مجلة الدفاع الوطني، العدد1، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

29. هشام، محمد: «**حلف الناتو أزمات متجددة ومهام مغايرة**، منظور واقعي واستراتيجي»، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 29-11-2010.

30. وكالات الأنباء، **مجلة العرب الدولية**، العدد1574، أوت 2012.

المواقع الإلكترونية:

31.الأنباء، الناتو بين إرث الماضي وأهداف الحاضر والنظرة للمستقبل، 26-3-2008 Nato c 116102008.pdf -adobe reader2 . تاريخ الإطلاع 02-2016.

32. حلف الناتو، مجلة المعرفة،

http://www.marefa.org/indesc.php/%d9%85%d9%84%d9%81:nato partereships-svg.

33. حسين خليل، نظام الأمن الإقليمي،

http://dr khalil hussein blog pot com/2009/1/blog-post1982html ، تاريخ الإطلاع 16-4-2016.

34. الحرماوي، محمد: **إستراتيجية حلف شمال الأطلسي**، الحوار المتمدن، العدد 4199، مؤسسة الحوار المتمدن، 29-8-2013.

http://www.ahewar.org/news/defaut.asp?cid=6.

35. الناتو والشرق الأوسط الكبير، المجلة، 9-9-2010.

Ard.majalla.com/2010/09/article55131438/

36. محمد، مورو: **مأزق حلف الناتو في** أفغانستان.www.almoslim.net/node/117388

37. الإستراتيجية الفرنسية والأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b5%d%84%20%d8%a7%d9%84%d8%47%d9%88%d 9%84. تاريخ الإطلاع 28-02-2016.

38. شبيب، نبيل: حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم الإسلامي، ماي 2009.-pdf adobe reader.

39. شبيب، نبيل: **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، الرقم 2009.2. pdf-adobe reader.

40. تقرير مراجعة الوضع النووي، 6-4-2010.

Ara-final-npr-preface—exec-summary.pdf adobe reader.

41. بدري، محمد عيد: **حلف الناتو ودول الخليج**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 16 أفريل.

42. بهجت، جودت: **المسألة النووية في الشرق الأوسط**، تقرير مركز الدراسات الدولية والإقليمية، قطر. Cirsa arabic summary report 4 nuclear question 2012. Pdf-adobe reader.

43 روبلي، ماريا روست: **تعاقب الأنظمة ومستقبل الطاقة النووية في مصر وليبيا**، تقرير مركز الدراسات الدولية والإقليمية، رقم4، 2012.

فهرس المحتويات

فهرس المحتوى :

-شكر و عرفان

-الإهداء

-مقدمة:.....1

الفصل الأول :التعريف بمنظمة حلف شمال الأطلسي: نشأتها وتطورها.

-**المبحث الأول:** الخلفية التاريخية لحلف الناتو.....09

-المطلب الأول: حلف الناتو أثناء الحرب الباردة.....09

-المطلب الثاني: حلف الناتو بعد الحرب الباردة.....15

-**المبحث الثاني:** المبادئ والأهداف حلف الناتو.....17

-المطلب الأول: مبادئ حلف الناتو.....17

-المطلب الثاني: أهداف حلف الناتو.....20

-**المبحث الثالث:** تطور إستراتيجية حلف الناتو بعد الحرب الباردة.....24

-المطلب الأول: تطور إستراتيجية حلف الناتو الأول.....24

-المطلب الثاني: تطور إستراتيجية حلف الناتو الثاني.....27

-استنتاجات الفصل الأول 31

الفصل الثاني: العقيدة الأمنية لحلف الناتو اتجاه الشرق الأوسط

- **المبحث الأول** :التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط.....34

-المطلب الأول: الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.....34

- الإرهاب.....34

-أسلحة الدمار الشامل.....35

-المطلب الثاني: تهديدات أخرى.....38

-أمن الطاقة.....38

-الهجرة الغير شرعية.....39

- الجريمة المنظمة.....40

-نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان.....41

-**المبحث الثاني**: أهم مبادرات حلف الناتو.....42

-المطلب الأول: مبادرة براغ.....42

-المطلب الثاني: مبادرة اسطنبول.....46

-**المبحث الثالث**: مواقف دول الشرق الأوسط من المبادرات.....51

-المطلب الأول: المواقف المؤيدة.....51

-موقف دول الخليج 51

-موقف اسرائيل.....52

-المطلب الثاني: المواقف المعارضة.....54

-موقف السعودية و سلطنة عمان..... 54

-موقف إيران..... 54

-استنتاجات الفصل الثاني..... 58

الفصل الثالث: تدخلات حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط.

-**المبحث الأول:** أفغانستان..... 61

-المطلب الأول: أهداف التدخل..... 61

-المطلب الثاني: نتائج التدخل..... 65

-**المبحث الثاني:** العراق..... 69

-المطلب الأول: أهداف التدخل..... 69

- المطلب الثاني: نتائج التدخل..... 73

-استنتاجات الفصل الثالث..... 75

- **خاتمة**..... 77

– الملاحق.....81

- **قائمة المراجع**..... 85

-**فهرس المحتوى**.....91